مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الانسانية، م٢٧ع١ ص ص: ٩٧- ١٢٩ (٢٠١٩م)
DOI:10.4197/Art.27-1.4

رِسالةُ الأَشْبَاهِ بِرَفْعِ الاشْتِبَاهِ في عِلَلِ النُّحاة

محمّد بن عِيسَى بن كَنَّان الْخَلْوَتيّ الصّالِحِيّ الدِّمشقِيّ

(١٠٧٤هـ-١١٥٣هـ): دراسة وتحقيق

إعداد: أحمد بن نزال الشمري – الكويت

مستخلص. يتناول هذا البحث بالدراسة إحدى رسائل التراث العربي القيمة والنفيسة؛ لكونها عن العلل النحوية. وهذا الموضوع من الموضوعات النادرة الّتي وصلتنا من التّراث اللّغويّ العربيّ.

والرّسالة التي يدرسها البحث ويحققها بعنوان (الأشباه برفع الاشتباه في علل النّحاة)، وهي لأحد أبرز علماء الشّام في عصره خاصّة في علم التّاريخ، وهو محمّد بن عيسى بن كنّان الخلوتيّ (ت١١٥٣هـ)، وتُمثّل الجانب النّظريّ للعلّة النّحويّة؛ إذ تناولت الحديث عن نوعي التّعليل عند النّحاة، وأنواع العلل النّحويّة الأكثر دورانًا عند النحاة، كما عددت خمسًا وعشرين علّة، مع التّمثيل لكلّ علّة، وخُتمت بالحديث عمّن يرى ضعف علل النّحاة، والرّد عليهم، ثمّ ذكرت الفرق بين علل النّحاة وعلل كلّ من المتفقّهين وعلماء الكلام.

وقد سُبق تحقيق الرّسالة بدراسة للمؤلّف تقصّت اسمه ونشأته وشيوخه وحياته العلميّة وتلامذته ومؤلّفاته المطبوعة والمخطوطة مع ذكر أماكن نسخها فيما أتيح للباحث من مصادر، ثم خصّت الدّراسة بعد ذلك الرّسالة (موضوع التّحقيق)، فعرضت لموضوعها ومنهج المؤلّف فيها ومصادره وقيمتها العلميّة مع تسجيل بعض الملحوظات حول الرّسالة، ثمّ وثّقت نسبتها إلى مؤلّفها ووصفت النسخة الخطيّة للرّسالة، ذاكرة منهج التّحقيق المتّبع فيها. وختم ذلك كلّه بذكر قائمة المصادر والمراجع الّتي اعتمدت عليها الدّراسة.

الكلمات المفتاحية: العلل النحوية – المخطوطات العربية – رسالة الأشباه.

مقدّمة

الحمد لله وحده مستحقّ الحمد، والصّلاة والسّلام على نبيّه محمّد، وعلى آله وصحبه، وبعد...

رسالة (الأشباه برفع الاشتباه في علل النّحاة) رسالة قيّمة، ونفيسة من نفائس ذخائر تراثنا العربيّ والإسلاميّ، ونادرة من نوادر المصنّفات في علم

النّحو العربي عمومًا، وعلى وجه الخصوص في علم أصول النّحو، لمؤلّفها: محمد بن عيسى بن كنّان الخلوتيّ الصّالحيّ، المتوفى سنة ١١٥٣هـ؛ ذلك لأنّها تتناول جانبًا من الجوانب المهمة في علم النّحو العربيّ، وهو التّعليل النّحويّ.

وقد دفعني إلى تحقيق هذه الرّسالة وإخراجها للقرّاء ما يأتي:

١- أنّ هذه الرّسالة في موضوع التّعليل النّحويّ، وفي العلّة النّحويّة، وهو موضوع قام النّحاة بإخلاص التأليف فيه؛ لما له من أهمية كبرى في تأصيل التقعيد النّحويّ، غير أنّ ما وصل إلينا من هذه المؤلفات قليل، مع العلم أنّ التأليف فيها بدأ منذ مرحلة مبكرة.

٢- أنّ ما وصل إلينا من تراثنا العربيّ والإسلاميّ من تأليف في التّعليل والعلّة النّحويّة من الجانب النّظريّ قلّ فيه التّنظير الخالص للعلّة النّحويّة إذا ما استُثنيت الأحاديث المتفرّقة في بطون الكتب النّحويّة الخالصّة للأبواب النّحويّة والصّرفيّة كحديث ابن السّرّاج(ت٣١٦هـ) عن تقسيم العلل في بداية كتابه (الأصول في النّحو)، وأبي القاسم الزّجّاجيّ (ت٣٣٧هـ) في كتابه (الإيضاح في علل النّحو) {مع أنّه ذكر في مقدّمته أنّ غاية التأليف هي علل النّحو، إلا أنّ لم يتقص العلل، وتناول مسائل أخرى غير التّعليل والعلّة}، والدّينوريّ (ت٤٩٠هـ) في كتابه(ثمار الصّناعة)، أو الأحاديث المتفرّقة في بطون الكتب النّحويّة الخالصّة لأبواب أخرى ليس التّنظير للتّعليل والعلّة غاية خالصة للتأليف فيها، كحديث ابن جنّي (ت٣٩٢هـ) في خصائصه، وأبي البركات الأنباريّ (ت٥٧٧هـ) في رسالته (لمع الأدلّة)، وابن مضاء القرطبيّ(ت٥٩٢هـ) في كتابه (الرّدّ على النّحاة)، وجلال الدّين السّيوطيّ (ت٩١١هـ) في كتابه (الاقتراح).

٣- غالب ما وصل إلينا في الحديث عن العلل النّحويّة يمثّل الجانب التّطبيقيّ – نسبيا – ونعني بها تعليل الأحكام في الأبواب النّحويّة، ككتاب العلل في النّحو لأبي الحسن الورّاق (ت٣٨١هـ)، وشرح عيون الإعراب لأبي الحسن المجاشعيّ (ت٤٧٩هـ) وأسرار العربيّة لأبي البركات الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)، واللّباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبريّ (ت٦١٦هـ).

٤- هذه الرّسالة تمثّل الجانب النّظري للتّعليل والعلّة عند النّحاة، بتناول أنواع التّعليل والعلل، وجوانب أخرى تتعلّق بالعلّة عند النّحاة، وهو الجانب الذي لم يصل إلينا ما خُلص من مؤلّفات في التصنيف فيه.

٥-نشر التّراث العربيّ بين أيدي القراء .

٦-استكمال الفائدة فيما كتب عن العلل النّحويّة ليكتمل عقدها.

وقد قُسّم هذا البحث إلى ثلاثة أقسام، هي:

أولا: ترجمة المؤلّف: وقد تناول البحث فيه اسمه ونسبه ولقبه ومولده وأسرته ونشأته وشيوخه وحياته العلميّة وتلامذته ومؤلفاته المطبوعة والمخطوطة والمفقودة ووفاته .

ثانيًا: دراسة الرّسالة: وقد تناول فيه موضوع الرّسالة وأقسامها ومنهج المؤلف وأسلوبه ومصادره وقيمتها من بين كتب علل النّحو وأهميتها، ذاكرًا أهم الملحوظات عليها، موثّقًا عنوان الرّسالة ونسبتها إلى مؤلّفها، واصفًا النّسخة الخطّيّة منها، عارضًا منهج التّحقيق المتّبع فيها، ونماذج من النّسخة المخطوطة.

ثالثًا: النّصّ المحقّق .

وقد انتهى البحث بذكر قائمة للمصادر والمراجع المعتمدة في الدّراسة والتّحقيق.

أولا:ترجمة المؤلف(١)

اسمه ونسبه ولقبه:

هو محمّد بن زين التّقاة عيسى بن محمود بن محمّد بن محمّد بن كَنَّان(٢) الصّالحيّ الخلوتيّ الحنفيّ، نسبةً إلى قرية الصّالحيّة(٣)في مدينة دمشق، وهي القرية الّتي وُلد فيها، وإلى الطّريقة الصّوفيّة الخلوتيّة الّتي كان شيخًا فيها خَلَفًا لأبيه الشّيخ عيسى الملقّب بزين التّقاة، وإلى الحنفيّة مذهبًا، وقد يُنسب إلى جدّه كنّان، فيُقال:الكنَّانيّ(٤)، أو إلى مدينة دمشق(٥).

وقد يُنسب في كثير من الأحيان إلى المذهب الحنبليّ، وممّن نسبه إلى المذهب الحنبليّ المراديّ(ت١٢٠٦هـ) في (سلك الدّرر)، والبغداديّ(١٣٩٩هـ) في (هدية العارفين) و(إيضاح المكنون)، وعمر رضا كحالة في (معجم المؤلّفين)، وخير الدّين الزّركليّ في(الأعلام)، وغيرهم.

وقد ورد في ترجمة ابن كنّان في فهرس التّيموريّة ما يدلّ على إخلاص نسبته إلى المذهب الحنبليّ، وتخطئة ما عداه(٦)، وهو قول المفهرس:"تنبيهٌ:جاءَ في الرّسالةِ المشتمِلَةِ المذكورةِ مَنْعوتًا بالحنفيّ، وهوَ خطأٌ منَ النَّاسِخِ"(٧).

غير أنّ ذلك ليس فيه دليل على احتمال خطأ النّاسخ؛ فقد وردت نسبته إلى المذهب الحنفي في أكثر من مخطوط لابن كنّان، فلا يُتصوّر اتّفاق النّساخ على الخطأ(٨).

---

(١) ينظر في ترجمة ابن كنّان مثلا:المراديّ (١٢٠٦هـ)، سلك الدّرر، ٤/ ٨٥ – ٨٦، والغزّي (١٢١٤هـ)، النّعت الأكمل لأصحاب الإمام أحمد بن حنبل، ص٢٧٩-٢٨٠، والبغداديّ، هدية العارفين، ٢/ ٣٢٥، والزّركليّ، الأعلام، ٦/ ٣٢٣، و صلاح الدّين المنجّد، معجم المؤرّخين الدّمشقيّين وآثارهم المخطوطة والمطبوعة، ص٣٤٣- ٣٤٥، وعمر رضا كحالة، معجم المؤلّفين، ٣/ ٥٧٥- ٥٧٦، وجرجي زيدان، تاريخ آداب اللّغة العربيّة، ٣/ ٣٢٥- ٣٢٦، ومحمّد أديب الحصني، منتخبات التّواريخ لدمشق، ٢/ ٦٣٩، و محمد مطيع و نزار أباظة، علماء دمشق وأعيانها في القرن الثّاني عشر الهجريّ، ٢/٢٤٦- ٢٥١.

(٢) (كَنَّان) -بفتح الكاف والنون المشدّدة-كذا ضبطها أكثر المحقّقين والمترجمين والمفهرسين لكتبه.

وذكر الشّيخ محمّد أحمد دهمان أنّ تشديد النّون لهذا الاسم هو المعروف عند أهل الصّالحيّة، وقد ورد في أصل كتاب (المروج السّندسيّة) المخطوط بتشديد النّون. ينظر:ابن كنّان، المروج السّندسيّة الفسيحة في تلخيص تاريخ الصّالحيّة، مقدّمة المحقق (هـ)، حاشية رقم (١) . وقد أكّد على ذلك ودلّل عليه أيضًا في ملاحق الكتاب، ص١١٨.

ونصّ ابن كنّان نفسه في كتابه (المروج السّندسيّة) على تشديد النّون، وذلك حينما ذكر تُجّار الصالحيّة، وعدّ منهم عائلته بني كنّان بقوله:"وَبَنُو كنَّان-بالتَّشْدِيدِ- ". ينظر:ابن كنّان، المروج السّندسيّة الفسيحة في تلخيص تاريخ الصّالحيّة، ص٦٤.

(٣) الصالحيّة قرية كبيرة من قرى دمشق، فيها قبور لصالحين، وأكثر أهلها على مذهب الإمام أحمد بن حنبل.

وهناك أكثر من مكان يُسمّى بالصّالحيّة، أشهرها الّتي قرب الرّها من أرض الجزيرة. ينظر:ياقوت الحمويّ (٦٢٦هـ)، معجم البلدان، ٣/ ٣٨٩ -٣٩٠، وابن كنّان، المواكب الإسلاميّة في المحاسن الشاميّة، ١/ ٣٨٠.

(٤) ينظر:المراديّ (١٢٠٦هـ)، سلك الدّرر، ٤/ ٨٥.

(٥) ينظر مثلا:المراديّ (١٢٠٦هـ)، سلك الدّرر، ٤/ ٨٥، وجرجي زيدان، تاريخ آداب اللّغة العربيّة، ٣/ ٣٢٥ .

وقد تفرّد كارل بروكمان بنسبته إلى العبّاس (العبّاسيّ) بالإضافة إلى الحنبليّ. ينظر:كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربيّ، ٨/ ٩٩.

(٦) ناهيك عن أنّ من المترجمين من أخلصوا نسبة ابن كنّان إلى المذهب الحنفي. ينظر على سبيل المثال:كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربيّ، ٨/ ٩٩، و أكرم العلبيّ محقّق كتاب (الحوادث اليوميّة)، ص٢٨ (مقدّمة المحقّق) . وقد جمع محمد مطيع ود. نزار أباظة بين المذهبين في النّسبة، فذكرا أنّه حنبليّ حنفيّ. ينظر:علماء دمشق وأعيانها في القرن الثّاني عشر الهجريّ، ٢/٢٤٦.

(٧) فهرس الخزانة التّيموريّة، ٣/ ٢٥٩.

(٨) منها نسخة برلين، رقم (٧٢٨٣) من رسالة ابن كنّان المسماة بـ (الرّسالة المشتملة على أنواع البديع في البسملة) .

وذكر حكمت إسماعيل محقّق كتاب (المواكب الإسلاميّة) أنّه ربّما تحنّف فيما بعد[9].

مولده وأسرته ونشأته:

وُلد الشّيخ محمّد سنة ١٠٧٤هـ في دمشق في قرية معروفة فيها يُقال لها الصّالحيّة[10]، قد تُضاف إلى دمشق، فيقال لها: صالحيّة دمشق؛ تفريقًا بينها وبين غيرها من المحالّ.

وأسرة الشّيخ محمّد أسرة مشهورة بالصّلاح والتّديّن والعلم؛ لأنّهم أصحاب طريقة صوفيّة اشتهرت في أكثر من بلد إسلاميّ، منها دمشق، وهي الطّريقة الخلوتيّة، يدلّك على ذلك تولّي الشّيخ محمّد مشيخة الطّريقة الخلوتيّة بعد وفاة والده، ثمّ تولَّى ابن الشّيخ محمّد مشيخة الطّريقة بعد وفاته[11].

نشأ ابن كنّان في كنف والده عيسى الملقّب بزين التّقاة[12]، وهو أحد أشهر شيوخ الطّريقة الخلوتيّة الصّوفيّة في عصره، وقد أخذها عنه، ونهل علومًا متنوّعة من أشهر علماء دمشق، كما قصد بيت الله الحرام حاجًّا، والتقى فيها بأشهر علماء الحديث الشّريف، ثمّ عاد إلى دمشق، وتولّى مشيخة الطّريقة الخلوتيّة بعد وفاة والده الشّيخ عيسى إلى أنْ توفاه الله[13].

شيوخه:

أشار ابن كنّان في كتابه (الحوادث اليوميّة) إلى كثير من شيوخه، من أشهرهم والده الشّيخ عيسى ابن محمود الصّالحيّ(ت ١٠٩٣هـ)، أخذ عنه التّصوف والطّريقة، وعثمان بن محمود الكفرسوسيّ، الشّهير بالقطّان (ت١١١٥هـ) [14]، لازمه بالجامع الأمويّ مدّة، وحضر عنده إقراء شرح (جمع الجوامع) عليه، وإبراهيم بن حسن الكورانيّ (ت١١٠١هـ) [15]، لقيه حينما مرّ بالمدينة المنوّرة في حجّته، وقد أخذ عنه الحديث الشّريف، وخليل بن عبد الرّحمن بن أبي الفضل الموصليّ (ت١١١٤هـ) [16]، قرأ عليه جزءًا من (جمع الجوامع) في أصول الفقه، ورسالة (الأندلسيّة) في علم العروض، وعبد الرّحيم بن محمّد الكابُليّ (ت١١٣٥هـ)[17]، أخذ عنه جزءًا من المنطق والفلك.

كما ذكر ابن كنّان كثيرًا من شيوخه في كتابه (المواكب الإسلاميّة) دون تنصيص على العلم الّذي

---

(٩) ينظر:ابن كنّان، المواكب الإسلاميّة في المحاسن الشاميّة، ١/ ١٣٢، (مقدّمة المحقّق) .

(١٠) ينظر بتفاوت بين المصادر في تاريخ مولده ومكانه مثلا:المراديّ (١٢٠٦هـ)، سلك الدّرر، ٤/ ٨٥، والبغداديّ، هديّة العارفين، ٢/ ٣٢٥ ،و كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربيّ، ٨ / ٩٩، وجرجي زيدان، تاريخ آداب اللّغة العربيّة، ٣/ ٣٢٥.

(١١) هو الشّيخ محمّد سعيد. ينظر في توليه المشيخة بعد والده، وتولي والده بعد جده:المراديّ، سلك الدّرر، ٤/ ٨٥- ٨٦.

هذا وقد ترجم الميدانيّ لأحد أبناء الشّيخ محمّد، وهو الشّيخ عبد الله، المشهور بالكنّانيّ، وذكر أنّه شيخ الطّريقة الخلوتيّة، وقد أخذ المشيخة عن جدّه الشّيخ عيسى. ينظر:الميدانيّ (١٣٣٥هـ)، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، ص ١٠٠٧.

(١٢) هو عيسى بن محمود بن محمّد بن كنان الحنبليّ الصالحيّ الخلوتيّ، أحد أصحاب الطريقة الخلوتيّة الصوفيّة. وُلد سنة (١٠٤٢هـ) في صالحيّة دمشق، نشأ فيها ودُفن، سافر مع والده إلى مصر أكثر من مرّة، فأخذ الفقه عن ابن بلبان وابن مرعي الكرميّ والتّقي عبد الباقي الحنبليّ وغيرهم، وعاد إلى دمشق، فأخذ الطريقة عن أحد أبرز شيوخها في زمانه، وهو: محمّد العبّاسيّ، ثمّ أخذ عن الشّيخ عيسى خلق كثير. توفي سنة (١٠٩٣هـ)، ودفن في الصّالحية. ينظر في ترجمته:المحبّي (١١١١هـ)، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ٣/٢٤٣-٢٤٤، والغزّي (١٢١٤هـ)، النعت الأكمل لأصحاب الإمام أحمد بن حنبل، ص٢٥٠-٢٥٢، وقد ترجم له ابنه قي كتابه:يوميّات شاميّة، والمرادي (١٢٠٦هـ)، سلك الدّرر، ١/ ١٣٢، ٤/ ٢٤٩.

(١٣) ينظر:المراديّ (١٢٠٦هـ)، سلك الدّرر، ٤/ ٨٥.

(١٤) ينظر ترجمته:ابن كنّان، الحوادث اليوميّة، ص٨٤- ٨٥، والمراديّ (١٢٠٦هـ)، سلك الدّرر، ٣/ ١٦٧- ١٧٠.

(١٥) ينظر ترجمته:المراديّ (١٢٠٦هـ)، سلك الدّرر، ١/ ٥- ٦، والشّوكانيّ (١٢٥٠هـ)، البدر الطّالع، ١/ ١١- ١٢.

(١٦) ينظر ترجمته:ابن كنّان، الحوادث اليوميّة، ص٥٧، والمراديّ (١٢٠٦هـ)، سلك الدّرر، ٢/ ٩٨ .

(١٧) ينظر ترجمته:المراديّ (١٢٠٦هـ)، سلك الدّرر، ٣/ ٩ -١٠ .

أخذه[١٨]، ومنهم من يذكره في كتبه على أنّه كتب له تقريظًا على بعض مؤلّفاته[١٩].

حياته العلميّة:

كان ابن كنّان محبًّا للعلم، فقد كان ملازمًا أباه في بداية عمره، طالبًا العلم من أشهر علماء عصره في دمشق، ولقي في حجّته إبراهيم الكورانيّ (ت١١٠١هـ)، فأخذ عنه الحديث الشّريف.

وكتاب (المواكب الإسلاميّة) يعكس لنا مدى الثّقافة الواسعة الّتي كان يحملها ابن كنّان[٢٠]، و في كتابه(الحوادث اليوميّة) يحكي لنا جلساته العلميّة مع شيوخه وأصحابه وتلاميذه في منزله، ومن هذه العلوم: علوم الحديث والفقه وأصوله والنّحو والأدب وغيرها[٢١]، وقد درّس في المدرسة الخديجية المرشدية[٢٢].

تلاميذه:

لما كان ابن كنّان مقصد طلاب العلم، وخلفًا لأبيه في مشيخة الطّريقة الخلوتيّة، كثر طلابه ومريدوه[٢٣]، فمنهم على سبيل المثال:محمد بن عبد المحسن الحنفيّ الصالحيّ(ت١١١٥هـ)[٢٤]، وعليّ بن محمّد بن سليم الشّافعيّ الصّالحيّ (ت١٢٠٠هـ)، المشهور بالسّليميّ[٢٥]، وغيرهما[٢٦].

مؤلفاته:

أولا: المؤلّفات المطبوعة:

المروج السّندسيّة الفسيحة في تلخيص تاريخ الصّالحيّة[٢٧]، والمواكب الإسلامية في الممالك والمحاسن الشّاميّة[٢٨]، والزّهور البهيّة في أصول العلوم الفقهيّة[٢٩]، وحدائق الياسمين في ذكر قوانين الخلفاء والسّلاطين[٣٠]، والحوادث اليوميّة من تاريخ إحدى عشرة وألف وميّة[٣١]، والرّسالة المفردة في أربعين حديثًا مسندة[٣٢].

---

(١٨) منهم ابن العماد الحنبلي. ينظر: ابن كنّان، المواكب الإسلامية، ١/ ٤١١ـ ٤١٢.

(١٩) منهم ملا إلياس الكورانيّ، وحقي أفندي، فقد كتبا له تقريظًاعلى نسخة مخطوط (الرسالة المشتملة على أنواع البديع في البسملة).

(٢٠) ثقافته التّاريخيّة لابن كنّان واضحة من جلّ ما في كتابه، أمّا الأدبيّة واللّغويّة فتتمثّل في النصف الأخير من الجزء الثاني للكتاب.

(٢١) ينظر في هذه الجلسات على سبيل المثال:ابن كنّان، الحوادث اليوميّة، ص٩، ١٢، ٢١ـ ٢٢.

(٢٢) صرّح الشّيخ محمّد بذلك في كتابه:يوميات شامية، والمدرسة المرشديّة هي إحدى مدارس الحنفيّة. ينظر:ابن كنان، حدائق الياسمين في ذكر قوانين الخلفاء والسّلاطين، ص١٥٢.

(٢٣) ينظر فيمن أخذ عن ابن كنّان من العلماء: المراديّ (١٢٠٦هـ)، سلك الدّرر، ١/ ٨، ١٣٢.

(٢٤) ينظر في ترجمته وأخذه العلم عن ابن كنّان السابق، ٤/ ٦٤.

(٢٥) ينظر في ترجمته وأخذه العلم عن ابن كنّان السابق، ٣/ ٢١٩.

(٢٦) ينظر مثلا:السّابق، ٣/ ١٠ـ ١١، ٢/ ٣٠٤ـ ٣٠٨، والغزّي (١٢١٤هـ)، النعت الأكمل، ص٣١١ـ٣١٤.

(٢٧) بتحقيق:الشّيخ محمّد أحمد دهمان. وقد نشرته مديريّة الآثار القديمة في دمشق، سنة ١٩٤٧م، وهو كتاب في تاريخ الصالحيّة.

(٢٨) حقّق الشّيخ محمّد أحمد دهمان جزءًا يسيرًا، ونشره مع تحقيقه لكتاب:إعلام الورى لابن طولون (ت٨٥٣هـ). وقد طبع في دار الفكر بدمشق طبعتين، ١٩٦٤م، و ١٩٨٤م، و يقع في الطّبعة الثّانية في ص٣٢٥ إلى ص ٣٣١ من الكتاب المحقّق، وقد طُبع كاملا بتحقيقين، نشرة وزارة الثّقافة في الجمهوريّة العربيّة السّوريّة، سنة ١٩٩٢م، ونشرة دار الآفاق العربيّة في القاهرة، سنة ٢٠٠١م.

(٢٩) حقّقه بهذا الاسم أسامة أحمد كحيل، ونال به درجة الماجستير من كلية الشريعة، جامعة الأزهر، القاهرة، سنة ١٩٨٣م، وقد سجّل هذا الكتاب قبل أكثر من سنتين في جامعتين رسالةً لنيل درجة الماجستير، الأولى:الجامعة الإسلاميّة في المدينة المنوّرة، سنة ٢٠١٣م، للطّالب:محمّد بن صالح بن محمّد، والثّانية جامعة القصيم، سنة ٢٠١٣م، للطّالب:سعد بن عبيد الشّمّريّ.

(٣٠) بتحقيق:عبّاس صبّاغ. وقد نشرته دار النفائس في بيروت، سنة ١٩٩١م، وهو كتاب تاريخيّ لغويّ. وقد ذكر محقّق كتاب (المواكب الإسلاميّة،١/ ١٢٣) أنّ محمّد دهمان ألحق جزءًا منه بكتاب (إعلام الورى) لابن طولون السالف الذّكر في طبعته الأولى.

(٣١) بتحقيق:أكرم العلبيّ. والكتاب منشور في دار الطّبّاع في دمشق، سنة ١٩٩٤م، وهوكتاب مذكّرات وتاريخ.

(٣٢) تحقيق:مضاوي نايف المطيريّ.وهي رسالة جامعيّة نالت بها درجة الماجستير من كلية الشّريعة، جامعة الكويت، سنة ٢٠٠٩م.

ثانيا:المؤلّفات المخطوطة والمفقودة[٣٣]:

رسالة الاستغاثة على قوله- عليه السّلام- في صلاة اللّيل: يا لها من صلاة[٣٤]، وشرح قصيدة بانت سعاد[٣٥]، وزهر البان في نعوت الحيوان[٣٦]، وقصائد غراميّة[٣٧]، وأبيات على طريقة مقصورة ابن دُريد مع شرحها[٣٨]، والمحاسن المرضيّة في شرح المنظومة البديعيّة[٣٩]، والمعاني المرضيّة على الشّمعة المضيّة[٤٠]، ورسالة الأشباه برفع الاشتباه في علل النّحاة[٤١]، والرّسالة المشتملة على أنواع البديع في البسملة[٤٢]، وزهر الرّبيع في علم المعاني والبيان والبديع[٤٣]، ولسان النّظام في شرح منظومة ابن الشِّحْنة الهمام[٤٤]، والتّنبيه على غلط الجاهل والنّبيه[٤٥]، وتاريخ معاهد العلم في دمشق[٤٦]، والاكتفاء في ذكر مصطلح الملوك والخلفاء[٤٧]، وكوكب الملك في دولة التّرك[٤٨]، والدّرّ المنضّد في ذكر أصحاب الإمام أحمد[٤٩]، والمحاسن المرتّبة في الأدوية المجرّبة[٥٠]، والبيان والصّراحة في مختصر الملاحة في علم الفلاحة[٥١]، والإلمام فيما يتعلّق بالحيوان من الأحكام[٥٢]، ورسالة عن الحصان وخصائصه[٥٣]، ومكارم الخلاق لأهل مكارم الأخلاق[٥٤]، و نزهة النّفوس ودفتر العلم وروضة

---

(٣٣) ينبغي التّنبيه هنا على أنّ فهرس المكتبة الملكيّة في برلين الّذي أعدّه وليم ألورد قد تردّد فيه اسم ابن كنّان كثيرًا؛ ممّا يعني أنّ مؤلّفاته المخطوطة أكثر ممّا عدّه السابقون من العلماء والمحقّقين وممّا سيُذكر هنا، غير أنّه لم يتيسّر التأكّد من نسبتها جميعا إليه.

(٣٤) لم يذكرها أحد- بحسب من وُقف عليهم في هذا البحث- ممّن ترجم لابن كنّان، ومنها نسخة بخطّه-كما يبدو- في مكتبة جامعة لايبزيك، من مجموع يحوي كتابين، رقم (١٠٩)، ثانيهما هذه الرّسالة المكوّنة من صفحتين.

(٣٥) ذكره البغداديّ في:هديّة العارفين، ٢/ ٣٢٥.

(٣٦) منه نسخة خطّيّة في برلين، رقم (٦١٧٤) .

(٣٧) منه نسخة مخطوطة في برلين ضمن مجموع رقم (we ١٧٤٠ ٨٠٣٣)، وهو الكتاب الأوّل منه.

(٣٨) ذكره وليم ألورد بهذا الوصف دون ذكر لعنوان، وهو الكتاب الثاني ضمن مجموع رقم (we ١٩٦٢ ٨٠٣٣)، غير أنّه لم يجزم بأنّه لابن كنّان، فقال:"لابن كنّان نفسه كما يبدو". ينظر:
Ahlwardt, W. Verzeichniss der arabischen handscrfiften der Königlichen bibliothek .zu Berlin, 7 P. 157

(٣٩) لم يُشر أحد من المترجمين لابن كنّان ومن تبعهم من المحقّقين لكتبه إلى هذا الكتاب سوى علي الرضا وأحمد طوران في:معجم التّراث العربيّ الإسلاميّ في مكتبات العالم، ٤/ ٣٠٢٠، وقد ذكره وليم ألورد، ومنه نسخة مخطوطة في برلين، رقم (٧٣٦٦) .

(٤٠) هو شرح على رسالة في النّحو لجلال الدّين السّيوطيّ (ت٩١١هـ) في النحو أسماها (الشّمعة المضيّة في علم العربيّة)، وقد وُقف على ثلاث نسخ مخطوطة للشرح، برلين رقم (٦٧٧٠)، و (٦٧٧١)، و دار الكتب المصريّة، رقم (٥٨٢) نحو تيمورية.

(٤١) وهي موضوع البحث، وسيأتي التّفصيل فيها، ولم يوقف إلا على نسخة مخطوطة واحدة في برلين، رقم (٦٨٥٣) .

(٤٢) منها ثلاث نسخ خطيّة، برلين، رقم (٧٢٨٣)، ودار الكتب المصريّة، رقم (٣٥٥)، و دار الكتب الظّاهريّة، رقم (١١٠٧٧) .

(٤٣) منه نسختان مخطوطتان في برلين تحت رقم (٧٢٦١)، و (٨٣٦٨) .

(٤٤) منه نسخة مخطوطة في برلين، رقم (٧٢٦٠) .

(٤٥) ذكره البغداديّ في:هديّة العارفين، ٢/ ٣٢٥، ولم يذكره غيره من المترجمين. وهناك إشارة إليه في نسخة مخطوطة من فهرس برلين، رقم (٦٧٧٨) مجموع، الكتاب رقم (٦) .

(٤٦) منه نسخة مخطوطة في برلين تحت رقم (٦٠٨٩) .

(٤٧) منه نسخة مخطوطة في برلين تحت رقم (٥٦٣٢) .

(٤٨) ذكره البغداديّ في:هدية العارفين٢/ ٣٢٥، وفي (كشف الظنون) ذكرٌ لكتاب بعنوان (كوكب الملك وموكب الترك) غير منسوب إلى أحد. ينظر:حاجي خليفة، كشف الظنون، ٢/ ١٥٢٣.
وقد بيّن محقّق كتاب (حدائق الياسمين) أنّ هذا الكتاب لمجهول؛ إذ ذكر ابن كنّان في مقدّمة كتابه (حدائق الياسمين) أنّه قد ظفر بهذا الكتاب، أي:كوكب الملك، فأخذ منه مراده (ينظر:حدائق الياسمين ص٢٠، ٤٩)، كذلك ذكر في (ص٢٠) خطأ وليم ألورد في قراءته لمخطوط آخر ورد في إحدى حواشيه اسم هذا الكتاب، فأثبت ألورد أنّه اسم آخر لكتاب (حدائق الياسمين) .

(٤٩) من الكتاب نسخة مخطوطة في المكتبة الأحمديّة بحلب، رقم (٢٤٦)، وعنها نسخة مصورة في معهد المخطوطات، رقم (٦٥٢) تاريخ.ينظر: صلاح الدّين المنجّد في:معجم المؤرّخين الدمشقيّين، ص٣٤٤، ومعجم التّراث العربيّ الإسلاميّ في مكتبات العالم، ٤/ ٣٠٢٠ .

(٥٠) منه نسخة مخطوطة في برلين، رقم (٦٤٥٠) .

(٥١) منه نسخة مخطوطة في برلين، رقم (٦٢١١) . وهو اختصار لكتاب الملاحة للرّضيّ الغزّيّ (ت٩٣٥هـ) .

(٥٢) منه نسخة خطّيّة في برلين، رقم (٦١٧٧)، وهو معجم لأسماء الحيوان مع وصف موجز للأحكام الشّرعيّة المتّصلة به.

(٥٣) لم يذكر أحد ممّن ترجم لابن كنّان هذه الرّسالة سوى بروكلمان الذي أشار إلى الكتاب دون تسميته، فذكر أنّ لابن كنّان كرّاسًا من كتاب عن الخيل وصفاتها، وأشار أيضًا إلى وجود نسخة منه في برلين، تحت رقم (٨١٨٤) . ينظر: كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربيّ، ٨/ ١٠٠، وقد نقله عنه محقّق كتاب (المواكب الإسلاميّة)، ١/ ١٥١.
وما نقله بروكلمان بحاجة إلى مراجعة، فالرّقم الذي أشار إليه ليس فيه ذكر للرّسالة ولا لابن كنّان، غير أنّ هناك نسخة خطّيّة في برلين تحت رقم (٦١٨٤) لعلّها هي الرّسالة المرادة لابن كنّان، فقد ذكر ألورد محتويات الرّسالة، ثم ذكر ابن كنّان. ينظر:
Ahlwardt, W. Verzeichniss der arabischen handscrfiften der Königlichen bibliothek .zu Berlin, 5 P. 471

(٥٤) منه نسخة مخطوطة في برلين، رقم (٣٣١٥) .

العـروس[٥٥]، والأنـوار المبتهجـة علـى منظومـة المنفرجة[٥٦].

وفاته:

أجمع من ترجم له العلماء على أنّ وفاته كانت سنة ألف ومائة وثلاث وخمسين من الهجرة (١١٥٣هـ)، وقد دُفن بالرّوضة بسفح جبل قاسيون في قريته الصّالحية[٥٧].

وقد رجّح أكرم العلبي أن تكون وفاة ابن كنّان في أحد الجمادين من سنة ١١٥٣هـ؛ ذلك لأنّ ابن كنّان دوّن آخر ما في كتابه (الحوادث اليوميّة) في شهر ربيع الآخر، وكان يشعر بمرض شديد -كما صرّح ابن كنّان نفسه-، وقد وقف أكرم العلبي على وثيقة تقرّر فيها قيام ابني ابن كنّان بالتّدريس في المدرسة المرشديّة في الثالث والعشرين من شهر ربيع الآخر من سنة ١١٥٣هـ[٥٨]، وهذا يعني أنّ ابن كنّان قد غلبه المرض وأقعده في هذا الشّهر، فوفاته تكون ما بعد هذا التّاريخ.

وهذا المُرجّح الذي بنى عليه أكرم العلبي التّردّد بين إحدى الجمادين غير قاطع؛ إذ من المحتمل أن يكون توفي في أواخر شهر ربيع الآخر.

(٥٥) ذكره البغداديّ في:هديّة العارفين، ٢/ ٣٢٥، ولم يذكره الآخرون، ولم يُوقف في هذا البحث على هذا الكتاب مخطوطًا.
(٥٦) من هذا الكتاب نسختان خطّيّتان في برلين تحت رقم (٧٦٤٨)، و (٧٦٤٩).
(٥٧) ينظر في يوم وفاته ومكان دفنه:المراديّ (١٢٠٦هـ)، سلك الدّرر، ٤/ ٨٦، و محمد مطيع و نزار أباظة، علماء دمشق وأعيانها في القرن الثّاني عشر الهجريّ، ٢/ ٢٥١.
(٥٨) ينظر:ابن كنّان، الحوادث اليوميّة، ص٢٨ (مقدّمة المحقّق) .

ثانيا: دراسة رسالة الأشباه برفع الاشتباه في علل النّحاة:

موضوع الرّسالة وأقسامها:

يتناول موضوع هذه الرّسالة الصّغيرة العلل النّحويّة، وهي تتألّف من مقدّمة وموضوع وخاتمة.

وقبل الحديث عن موضوع الرسّالة ينبغي الإشارة إلى أنّ كارل بروكلمان لم يصف موضوع المخطوط من هذه الرّسالة الّذي في المكتبة الملكيّة في برلين وصفًا صحيحًا، فقد قال عنه:"الاشْتِبَاهُ بِرَفْعِ الاشْتِبَاهِ، يَضُمُّ أَرْبَعَةً وعِشْرِينَ قَاعِدَةً صَرْفِيَّةً"[٥٩].

ولا شكّ بأنّ هذه الرّسالة لاعلاقة لها بعلم الصّرف ولا بقواعده، فالعدد المذكور متعلّق بعدد العلل الّتي ذكرها ابن كنّان في رسالته، وهي العلل الّتي من القسم الأوّل كما سيأتي بيانها.

ولعلّ السبب الذي أوهم كارل بروكلمان في وصف موضوع الرّسالة وصفًا غير صحيح يعود إلى التّمثيل لكثير من العلل النّحويّة الّتي يذكرها ابن كنّان، فبعض أمثلته كانت من مسائل صرفيّة، كتمثيله لعلّة الاستثقال، وعلّة الإشعار، مع أنّ الغالب أنّه كان يمثّل من أحكام نحويّة لا صرفيّة.

عمومًا، فقد بدأ ابن كنّان رسالته بمقدّمة صغيرة وموجزة، ذكر فيها بعد حمد الله والثّناء عليه والصّلاة السّلام على نبيّه وآله وصحبه موضوع الرّسالة، والثّناء عليها، وذكر اسمها، ثمّ شرح بالحدث عن

(٥٩) كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربيّ، ٨/ ١٠٠ . وقوله(أربعة) كذا في المطبوع، مع أنّ تذكير العدد هنا هو الوجه الصّحيح.

تعليل النّحاة، فقسّمه إلى قسمين بحسب الغاية والفائدة الّتي تظهر من تعليلاتهم، ثم ذكر تفصيل أنواع القسم الأوّل من أقسام هذه التّعليلات[٦٠]، مستغرقًا في هذا التفصيل أغلب صفحات الرّسالة، فكان يذكر اسم كلّ علّة على حدة، مع ضرب مثال لها من تعليلات النّحاة التّطبيقيّة.

وبعد أن انتهى من ذكر العلل قام بوضع خاتمة تناول فيها الرّد على من يزعم ضعف العلل النّحويّة، فأثنى على علل النّحاة من جهة الوثاقة، ثمّ ذكر دليل من زعم ضعف هذه العلل، وردّ هذا الدّليل بالحجّج العقليّة، ثمّ انتقل في خاتمة الرّسالة إلى الحديث عن علل النّحاة من جهة التّفريق بينها وبين علل الفقهاء والمتكلّمين، وقد كان هذا الحديث نهاية الرّسالة.

منهج المؤلّف وأسلوبه في الرّسالة:

رسالة ابن كنّان في العلل قائمة على الإيجاز والاختصار في العرض، وهذا يعني أنّ المؤلّف يميل إلى الاختصار والإيجاز في هذه الرّسالة دون الإطالة والاستطراد.

فقد عرض لتقسيم تعليل النّحويّين إلى قسمين مع بيان الغاية من كلّ قسم، ثمّ ذكر بعد ذلك مقدار أنواع العلل الّتي من النّوع الأوّل، وهي الّتي نصّ على أنّها أكثر استعمالا عند النّحويّين، فاكتفى بذكر كلّ علّة مع التمثيل بإيجاز، وقد استقصى فيها ذكر خمس وعشرين علّة.

ولا شكّ أنّ علل النّحويين أكثر من ذلك، ومن ذكر أنّها ثلاثة وعشرون نوعًا، أو أربعة وعشرون، لم يقصد حصرها، إنّما أراد من ذلك بيان أشهرها، وهو ما نصّ عليه أبو عبد الله الحسين بن موسى الدِّينَوَرِيّ (ت٤٩٠هـ) الملقّب بالجليس[٦١]في كتابه (ثمار الصّناعة)[٦٢].

ويظهر الإيجاز في أسلوب ابن كنّان أيضًا عند تعرضه للرّد على من يرى الضّعف في علل النّحويّين، فلم يطل كثيرًا في الرّدّ، كذا عند حديثه عن الفرق بين علل النّحاة وعلل الفقه وعلل الكلام.

وقد دفع الإيجاز ابن كنّان إلى الابتعاد عن ذكر المسائل الخلافيّة فيما يتعلّق بعلل النّحويّين؛ فمثلا هناك خلاف مشهور بين البصريّين والكوفيّين

(٦٠) ينظر:ابن كنّان، الأشباه برفع الاشتباه في علل النّحو، (ق٨٨/ب) .

(٦١) هو أبو عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله الدّينوريّ، الشّهير بالجليس، لم تذكر كتب التراجم والطبقات شيئًا عن حياته، وقد ذكر الفيروزآبادي والسّيوطيّ أنّ له كتابًا في النّحو اسمه (ثمار الصّناعة)، وذكرا ما قاله منه عن علل النّحو، وزاد السّيوطيّ أنّ أبا حيّان الأندلسيّ في تذكرته أكثر عنه النّقل، ولم يذكرا سنة وفاته، غير أنّ البغداديّ (ت١٣٩٩هـ)، وتبعه حنّا جميل حدّاد محقّق كتاب (ثمار الصّناعة) ذكرا أنّه في حدود سنة (٤٩٠هـ) . ينظر في ترجمته:الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، البلغة في تراجم أئمّة النّحو واللّغة، ص٩١- ٩٢، والسّيوطيّ (ت٩١١هـ)، بغية الوعاة، ٥٤١/١، والخوانساري (ت١٣١٣هـ)، روضات الجنات في أحوال العلماء والسّادات، ٣/ ١٧٣- ١٧٤ البغداديّ (ت١٣٩٩هـ)، هديّة العارفين، ١/ ٣١١ .

(٦٢) ينظر:أبا عبد الله الدّينوريّ (٤٩٠هـ)، ثمار الصّناعة، ص٣٤. وهذا العدد لأنواع العلل نقله الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ) عن الدّينوريّ حينما ترجم له في كتابه:البلغة في تراجم أئمّة النّحو واللّغة، ص٩٢.

وينبغي التّنبيه هنا على أنّ السّيوطيّ (ت٩١١هـ) في (الاقتراح ص٢٥٦) و (بغية الوعاة٥٤١/١) قد نقل كلام الدّينوريّ بتصرّف يسير، نصّ فيهما على أنّ العلل أربعة وعشرون نوعًا، وقد تبعه شارحا الاقتراح، ابن علان الصّدّيقيّ (ت١٠٥٧هـ) في (داعي الفلاح لمخبّئات الاقتراح، ص٤٤٥)، وابن الطّيّب الفاسيّ (ت١١٧٠هـ) في (فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، ٨٦٠/٢)، وتبعه أيضًا أبو زكريّا الشّاوي (ت١٠٩٦هـ) في (ارتقاء السّيادة في علم أصول النّحو، ص١٠٤) .

وفي (بغية الوعاة) نقل كلام الدّينوريّ عن ابن مكتوم (ت٧٤٩هـ) في تذكرته، مع أنّه نصّ على نقله من كتاب (ثمار الصّناعة) في (الاقتراح) في موضعين، أحدهما المشار إليه هنا، وهو حديثه عن العلل؛ ممّا جعل الخوانساريّ ينصّ على أنّ السّيوطيّ لم يظفر بنسخة من كتاب (ثمار الصّناعة) . ينظر:الخوانساريّ (ت١٣١٣هـ)، روضات الجنات في أحوال العلماء والسّادات، ٣/ ١٧٤.

والكلام هنا عن مصدر السّيوطيّ مهم؛ إذ زيادة علّة على ما ذكره الدّينوريّ تُحتمل أنّها من عند ابن مكتوم في تذكرته.

في علّة إعراب الفعل المضارع[٦٣]، وابن كنّان ساق رأي البصريّين[٦٤]، ولم يذكر الخلاف في العلّة بين النّحويّين، ولم ينبّه على وجود خلاف فيما بينهم.

كما ابتعد ابن كنّان عن ذكر المصادر والسّند فيما ينقله عن النّحويّين في مجمل الرّسالة، سوى موضع واحد أسند النّقل فيه إلى ابن الخشّاب البغداديّ (ت٥٦٧هـ)[٦٥]، وهو تمثيل ابن الخشّاب لعلّة التّحليل عند النّحويّين[٦٦]، مع أنّ محتوى رسالته منقول من مصدر واحد كما سنرى عند الحديث لاحقًا عن مصادر المؤلّف، ولم يُشر ابن كنّان لا إلى المصدر الذي أخذ منه، ولا إلى مؤلّفه.

ولم يعمد ابن كنّان إلى تقسيم رسالته، أو إلى وضع عناوين فرعيّة موضّحة، فجاء القسم الأوّل من الرّسالة- كما رأينا- مقسّمًا أنواع التّعليل عند النّحويّين إلى قسمين، منبّها على الغاية من كلّ قسم، ثمّ استغرق في تعداد أنواع القسم الأوّل من التّعليل، مع التّمثيل لكلّ نوع من هذه الأنواع[٦٧].

(٦٣) ينظر في هذه المسألة الخلافية مثلا:الزّجاجيّ (٣٣٧هـ)، الإيضاح في علل النّحو، ص٨٠- ٨٢، والأنباريّ (٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٥٤٩/٢-٥٥٠، وناظر الجيش (٧٧٨هـ)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ٢٣٠/١- ٢٣٤.

(٦٤) ينظر:ابن كنّان، الأشباه برفع الاشتباه في علل النّحو، (ق٨٨/ب) .

(٦٥) هو أبو محمد عبد الله بن أحمد البغداديّ، المعروف بابن الخشّاب، فقيه حنبليّ ونحويّ، عالم بعلوم شتّى، وقد كان يُفضّل على الفارسيّ في علم العربيّة، أخذ عن الجواليقيّ، وابن الشّجري، وغيرهما، ومن تلاميذه العماد الأصفهانيّ، وابن الزّاهدة، وابن قدامة المقدسيّ، وغيرهم. من مصنّفاته:المرتجل، والرّدّ على ابن بابشاذ، وشرح اللّمع، والرّدّ على أمالي ابن الشّجريّ، وقد توفي سنة (٥٦٧هـ) . ينظر:القفطيّ (٦٤٦هـ)، إنباه الرّواة ٩٩/٢، وابن خلّكان (٦٨١هـ)، وفيات الأعيان ١٠٢/٢، والذّهبيّ (٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء ٢٣٠/١٥، والصّفديّ (٧٦٤هـ)، الوافي بالوفيات ١١/١٧، والفيروزآباديّ (٨١٧هـ)، البلغة، ص١٦٦، والسّيوطيّ (٩١١هـ)، بغية الوعاة ٢٩/٢، وابن العماد الحنبليّ (١٠٨٩هـ)، شذرات الذّهب ٣٦٥/٦.

(٦٦) ينظر:ابن كنّان، الأشباه برفع الاشتباه في علل النّحو، (ق٨٩/ب) .

(٦٧) ينظر السّابق، (ق٨٨/ب – ٨٩/ب) .

ثم وضع خاتمة تحدّث فيها عن أمرين، الأول منهما الرّد على من ذهب إلى أنّ علل النّحويّين واهية، والثّاني منهما التّفريق بين علل النّحو، وبين علل الفقه وعلل الكلام[٦٨].

مصادر المؤلّف:

لم يُشر ابن كنّان إلى مصادر رسالته ألبتة سوى موضع واحد، أسند فيه النّقل- كما ذكرنا- إلى ابن الخشّاب البغداديّ (ت٥٦٧هـ).

لكنّ المطّلع على كتب التّراث الّتي تناولت الحديث عن علل النّحويّين بصورة نظريّة، وذلك من جهة تقسيمها، وتعدد أنواعها،وخصائصها وغيرهما،لا يشكّ أدنى شكّ في أنّ ابن كنّان أفاد من جلال الدّين السّيوطيّ (ت٩١١هـ) في مسألتين تناولهما في كتابه (الاقتراح)، متّبعًا ما اتّبعه السّيوطيّ من الأخذ من مصادر متفرّقة، ولكنّ الفرق بينهما أنّ جلال الدّين السّيوطيّ (ت٩١١هـ) قد صرّح بأسماء من أخذ عنهم؛ فكان ينقل حديثهم عن العلل، ويسوقه مساق النّاقل، بخلاف ابن كنّان الّذي لم يَذكر أيّ مصدر أو مؤلِّفٍ نقل عنه، فكان يسوق الكلام مساق المؤلّف، الّذي لم يعتمد على غيره من التّرتيب والتّعليل والتّقسيم، ولكنّ الحقّ أحقّ أن يتّبع.

وما يأتي بيان المسألتين مع ذكر مصادر السّيوطيّ (ت٩١١هـ) فيهما كما صرّح فيها بنفسه في كتابه (الاقتراح):

(٦٨) ينظر السّابق، (ق٨٩/ب- ٩٠/أ) .

١- المسألة الثّانية وضعها السّيوطيّ (ت٩١١هـ) تحت عنوان (في أقسام العلل) [٦٩]، نقل في بدايتها عن أبي عبد الله الحسين بن موسى الدِّينَوَرِيّ (ت٤٩٠هـ) الملقّب بالجليس في كتابه (ثمار الصّناعة) تقسيمه تعليل النّحويّين إلى قسمين، والإشارة إلى أنّ النّحويّين أكثر استعمالا للنّوع الأوّل، ثمّ عدَّد العلل الّتي من النّوع الأوّل من التّعليل دون أنْ يُسمّيها[٧٠].

وهذا التّقسيم بدأ به ابن كنّان رسالته دون أي عزو إلى أحد المصدرين السّابقين[٧١].

٢- في المسألة الثّانية نفسها نقل السّيوطيّ (ت٩١١هـ) شرح ابن مكتوم (ت٧٤٩هـ) [٧٢]لأنواع العلل الّتي عدّدها الدِّينَوَرِيّ (ت٤٩٠هـ)، وذلك من كتاب لابن مكتوم مفقود اسمه (التّذكرة).

كذلك نقل السّيوطيّ (ت٩١١ه) في آخر شرح هذه العلل عن شمس الدّين ابن الصّائغ (ت٧٧٦هـ)[٧٣] ما قاله عمّا رآه في كتب المحقّقين كابن الخشّاب البغداديّ (ت٥٦٧هـ) [٧٤] في تمثيله لعلّة التّحليل عند النّحويّين، وهي العلّة الّتي لم يشرحها التّاج ابن مكتوم (ت٧٤٩ه)[٧٥].

وقد فعل ابن كنّان الفعل نفسه كما سبق، فكان يذكر كلّ علّة بحسب ما نقله السّيوطيّ (ت٩١١هـ) عن التّاج ابن مكتوم (ت٧٤٩هـ) من شرحه على ماذكره الدِّينَوَرِيّ (ت٤٩٠هـ) من علل، مع التّمثيل لها من تعليلات النّحاة التّطبيقيّة، ولم يقم بالعزو إلى أيّ مصدر من المصادر، ولا إلى أيّ مؤلّف، سوى العلّة الأخيرة، وهي علّة التّحليل، فقد عزا القول في شرحها والتّمثيل لها إلى ابن الخشّاب(ت٥٦٧هـ)[٧٦] دون السّيوطيّ(ت٩١١هـ) الّذي عزا نقل شرح علّة التّحليل إلى ابن الخشّاب(٥٦٧ه)، وإلى ابن الصّائغ (ت٧٧٦ه).

٣- المسألة الأولى، وقد بدأ بها السّيوطيّ (ت٩١١ه) الفصل الرّابع الّذي خصّه للعلّة الّتي هي الرّكن الرّابع من أركان القياس النّحوي[٧٧].

---

(٦٩) ينظر:السّيوطيّ (٩١١هـ)، الاقتراح، ص٢٥٦، وابن علان الصّدّيقيّ (١٠٥٧هـ)، داعي الفلاح لمخبّئات الاقتراح، ص٤٤٥، وابن الطّيّب الفاسيّ (١١٧٠هـ)، فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، ٨٦٠/٢.

(٧٠) ينظر:الدّينوريّ (٤٩٠هـ)، ثمار الصّناعة، ص٣٤. هذا مع التّنبيه -كما ذكرنا سابقًا- على الاختلاف فيما بين الدّينوريّ والسّيوطيّ وابن كنّان وغيرهم في عدد هذه العلل.

(٧١) ينظر:ابن كنّان، الأشباه برفع الاشتباه في علل النّحو، (ق٨٨/ب) .

(٧٢) هو تاج الدّين أبو محمّد أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم القيسيّ الحنفيّ، أخذ النّحو عن بهاء الدّين بن النّحاس والدّمياطيّ، ولازم أبا حيّان الأندلسيّ طويلا، كذلك سمع الحديث عن أصحاب ابن النّجيب وابن علاق، وكان ابن مكتوم مقدّمًا في الفقه والنّحو واللّغة. من مصنّفاته:شرح مختصر ابن الحاجب، وشرح شافية ابن الحاجب، وشرح الفصيح، والدّر اللّقيط من البحر المحيط، والتّذكرة (قيد الأوابد)، وغيرها، وقد توفي بالطّاعون في القاهرة سنة ٧٤٩هـ. ينظر في ترجمته:الصّفديّ (٧٦٤هـ)، الوافي بالوفيات ٧/ ٤٨، وابن حجر العسقلانيّ (٨٥٢هـ)، الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثّامنة، ١/ ٢٠٤، والسّيوطيّ (٩١١هـ)، بغية الوعاة ٣٢٦/١- ٣٣٠، وابن العماد الحنبليّ (١٠٨٩هـ)، شذرات الذّهب، ٨/ ٢٧٣، والزّركليّ، الأعلام، ١/ ١٥٣.

(٧٣) هو شمس الدّين محمّد بن عبد الرّحمن بن الصّائغ الحنفيّ، أخذ النّحو عن أبي حيّان الأندلسيّ، ولازمه طويلا، وعن ابن المرحّل، وغيرهما، وسمع الحديث عن الدّبّوسيّ وابن الشِّحنة وغيرهما، وقد ولي قضاء العسكر، وإفتاء دار العدل، ودرّس في الجامع الطّولونيّ. من مصنّفاته:شرح ألفيّة ابن مالك، والتّذكرة النّحويّة، والاستدراك على مغني ابن هشام، وغيرها. وقد توفي سنة ٧٧٦هـ. ينظر في ترجمته:الصّفديّ (٧٦٤هـ)، الوافي بالوفيات ٣/ ٢٠٠، وابن حجر العسقلانيّ (٨٥٢هـ)، الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثّامنة، ٥/ ٢٤٨، والسّيوطيّ (٩١١هـ)، بغية الوعاة ١٥٥/١، وابن العماد الحنبليّ (١٠٨٩هـ)، شذرات الذّهب، ٨/ ٤٢٧.

(٧٤) كلام ابن الخشّاب في كتابه (المرتجل) حول الاستدلال على اسمية (كيف) يختلف-نوعًا ما- عمّا نقله السّيوطيّ ومن تابعه. ينظر:ابن الخشّاب البغداديّ (٥٦٧هـ)، المرتجل، ص٢٤- ٢٥.

(٧٥) ينظر في نقل السّيوطيّ لشرح ابن مكتوم لأنواع العلل وشرح ابن الخشّاب لعلّة التّحليل:السّيوطيّ (٩١١هـ)، الاقتراح، ص٢٥٧- ٢٦٦، وابن علان الصّدّيقيّ (١٠٥٧هـ)، داعي الفلاح لمخبّئات الاقتراح، ص٤٤٥- ٤٥٩، وابن الطّيّب الفاسيّ (ت١١٧٠هـ)، فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، ٨٦٥/٢- ٨٨١.

(٧٦) ينظر:ابن كنّان، الأشباه برفع الاشتباه في علل النّحو، (ق٨٩/ب) .

(٧٧) ينظر: السّيوطيّ (٩١١هـ)، الاقتراح، ص٢٤٩- ٢٥١، وابن علان الصّدّيقيّ (١٠٥٧هـ)، داعي الفلاح لمخبّئات الاقتراح، ص٤٣٢- ٤٣٤، وابن الطّيّب الفاسيّ (١١٧٠هـ)، فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، ٨٤٣/٢- ٨٤٦.

نقل السّيوطيّ (ت٩١١هـ) في بدايتها- بتصرّف- عن صاحب كتاب (المُسْتَوْفَى في النّحو)، وهو أبو سعد علي بن مسعود الفرغانيّ الملقّب بـ(الفَرُّخان)[٧٨] حديثه عن علل النّحو، في الثّناء عليها، والرّد على من يرى أنّ علل النّحو واهية[٧٩].

وقام ابن كنّان بنقل كلام الفَرُّخان بعدما نقل شرح العلل مباشرة بتصرف كبير في جزء من رسالته، وضعه تحت عنوان (خاتمة) دونما إشارة إلى السّيوطيّ (ت٩١١هـ)، أو إلى مصدره [٨٠].

وفي المسألة الأولى نفسها نقل السّيوطيّ (ت٩١١هـ) بعد نقله السّابق مباشرة كلامًا لابن جني (ت٣٩٢هـ)- بتصرف كبير- في الفرق بين علل النّحويّين وعلل المتكلّمين وعلل المتفقّهين[٨١]، وهو من كتاب (الخصائص) في باب (ذكر علل العربيّة أكلاميّة هي أم فقهيّة) [٨٢].

(٧٨) هو القاضي كمال الدّين أبو سعد عليّ بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرغانيّ الفَرُّخان. ليست له ترجمة ـ فيما وُقف عليه في هذا البحث ـ سوى ما ذكره السّيوطيّ في (بغية الوعاة)، وقد زاد بأنّه صاحب (المستوفى في النّحو)، وأنّ أبا حيّان أكثر من النّقل عنه، وأنّ التّاج ابن مكتوم ذكره اسمه هكذا – من دون نسبته إلى فرغانة ـ، ولم يذكر السّيوطيّ سنة وفاته.

وذكر محمّد بدوي المختون محقّق كتاب (المستوفى في النّحو) أنّه قد عاش في أواخر القرن السّادس الهجريّ ومنتصف القرن السّابع؛ ذلك لأنّه يتعرّض كثيرًا في كتابه بالرّد على الباقوليّ المتوفّى سنة (٥٤٣هـ) . ينظر في ترجمته:السّيوطيّ (٩١١هـ)، بغية الوعاة، ٢/ ٢٠٦، وابن مسعود الفرّخان، المستوفى في النّحو، مقدّمة المحقق (١/ ١١- ١٤)، وحاجي خليفة، كشف الظّنون، ١٦٧٥/٢.

(٧٩) ينظر في كلام ابن مسعود الفرّخان عن العلل:ابن مسعود الفرّخان، المستوفى في النّحو، قسم التّحقيق (١/ ٨) .

(٨٠) ينظر:ابن كنّان، الأشباه برفع الاشتباه في علل النّحو، (ق٨٩/ب) .

(٨١) ينظر:السّيوطيّ (٩١١هـ)، الاقتراح، ص٢٥١- ٢٥٢، وابن علان الصّدّيقيّ (١٠٥٧هـ)، داعي الفلاح لمخبّئات الاقتراح، ص٤٣٤- ٤٣٦، وابن الطّيّب الفاسيّ (١١٧٠هـ)، فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، ٨٤٦/٢- ٨٤٨.

(٨٢) ينظر في الباب كلّه:ابن جني (٣٩٢هـ)، الخصائص، ١/ ٤٨- ٩٦.

وابن كنّان بعد نقله السّابق في بداية خاتمة أعقبه بنقل ما نقله السّيوطيّ (ت٩١١هـ) عن ابن جني (ت٣٩٢هـ) بتصرّف كبير جدًّا دون إشارة أيضًا إلى أحد منهما أو عزو[٨٣].

قيمة الرّسالة من بين كتب علل النّحو، وأهميتها:

تكمن أهمية هذه الرّسالة في أنّها أُفردت خالصةً لتتناول العلل النّحويّة بصورة نظريّة بحتة لا تمس التّطبيق إلا بالتّمثيل لأنواع العلل الّتي من النّوع الأوّل من أنواع التّعليل النّحويّ.

والصورة النّظريّة الّتي عرض لها ابن كنّان تتمثّل في تقسيمه التّعليل النّحويّ إلى قسمين، مع بيان الغاية من كلّ قسم، وما يكثر عند النّحويّين من هذين القسمين استعمالا، وتعداد أنواعه، ثم بعد ذلك الرّد على متهمي العلّة النّحويّة بالضّعف، والتّفريق بينها وبين علل الفقه وعلم الكلام.

وهذا التناول النّظريّ للعلل النّحوية عمومًا قد سُبِقَ به ابن كنّان بحسب ما وصل إلينا من التّراث النّحويّ، غير أنّ هذا التناول قد كان- في الغالب- أحاديث متفرّقة أتت عرضًا في التناول الأساس، كما في تناول ابن مسعود الفرّخان للعلّة النّحويّة حينما ردّ على من زعم ضعف العلّة النّحويّة في كتابه (المستوفى في النّحو)[٨٤]، وتناول الدّينوريّ (ت٤٩٠هـ) في كتابه (ثمار الصّناعة) حينما قسّم تعليل النّحويّين إلى قسمين، مشيرًا إلى أنّ النّحويّين

(٨٣) ينظر:ابن كنّان، الأشباه برفع الاشتباه في علل النّحو، (ق٩٠/أ) .

(٨٤) ينظر:ابن مسعود الفرّخان، المستوفى في النّحو، قسم التّحقيق (١/ ٨) .

أكثر استعمالا للقسم الأوّل، ثمّ قام بذكر أنواع القسم الأوّل من التّعليل [٨٥].

هـذا بالإضـافة إلـى مـا تناولـه ابـن جنّـي (ت٣٩٢هـ) فـي خصائصـه مـن أبـواب عديـدة مـن الجزء الأوّل خصّها في الحديث عن العلّة النّحويّة مـن عـدّة جوانـب، وذلـك مـن مثل:بـاب ذكـر علـل العربيّة أكلاميّة هي أم فقهيّة؟، وباب في تخصيص العلل، وباب في الفرق بين العلّة الموجبة وبين العلّة المجوّزة، وباب في تعارض العلل، وباب في أنّ العلّة إذا لـم تتعدَّ لـم تصـحّ، وبـاب فـي العلّـة وعلّـة العلّـة، وباب في حكم المعلول بعلّتين، إلخ. . . [٨٦].

ويقرب من تناول ابن جني (ت٣٩٢ه) للعلّة ما تناولـه أبـو البركـات الأنبـاريّ(ت٥٧٧هـ) فـي رسـالته (لمـع الأدلّـة فـي أصـول النّحـو) حينمـا خصّ فصـولا منه للحديث عن العلّة بوصفها ركنًا رابعًا من أركان القيـاس النّحـويّ، فتنـاول – مـثلا– فـي الفصـل السّـابع عشر من رسالته كون الطّرد شرطًا فـي العلّـة، وفـي الفصل الثّامن عشر كون العكس شرطًا العلّـة، وفـي الفصـل التّاسـع عشـر جـواز تعليـل الحكـم بعلّتـين فصـاعدًا، وفـي الفصـل الثالـث والعشـرين إلحـاق الوصف بالعلّة مع عدم الإخالة[٨٧].

وكـان ابـن السّـرّاج (ت٣١٦هـ) قبلُ قـد تعـرض في بداية كتابه (الأصول في النّحو) إلى تقسيم تعليل النّحـاة إلـى قسـمين بحسـب الغايـة والفائـدة مـن كـلّ قسم[٨٨].

أمّـا أبـو القاسـم الزّجّـاجيّ (ت٣٣٧هـ)، فقـد تعـرض فـي كتابـه (الإيضـاح فـي علـل النّحـو) إلـى تقسـيم علـل النّحـو إلـى ثلاثـة أقسـام:علل تعليميّـة، وعلل قياسيّة، وعلل جدليّة نظريّة. ثمّ بعد ذلك شرح هذه العلل ومثّل لها، وبيّن غاية كلّ قسم، ولم يقم باستقصاء أنواعها[٨٩].

وقد وصل إلينا أيضًا ما تعرض له ابن مضاء القرطبيّ(ت٥٩٢هـ) في كتابه(الرّدّ على النّحاة) من حديثٍ عن العلل النّحويّة عمومًا، وذلك حينما دعا فيه إلى إسقاط نوعين من أنواع هذه العلل؛لأسباب يراها دافعة لذلك، وكان أيضًا قد قسّم العلل إلى ثلاثة أقسام[٩٠].

ثمّ أتى– فيما وصل إلينا من التّراث النّحويّ– جـلال الـدّين السّـيوطيّ (ت٩١١هـ) ومـن تبعـه فـي كتابه (الاقتراح) [٩١] فجمع غالب ما تفرّق، بالإضافة إلى أخذه ممّن لم يصل إلينا من هذا التّراث.

(٨٥) ينظر:الدّينوريّ (٤٩٠هـ)، ثمار الصّناعة، ص٣٤.

(٨٦) ينظر في ذلك:ابن جني (٣٩٢هـ)، الخصائص، ١/ ٤٨- ١٨١.

(٨٧) ينظر:أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، لمع الأدلّة في أصول النّحو، ص١١٢- ١١٧، ١٢٥.

(٨٨) ينظر:ابن السّرّاج (٣١٦هـ)، الأصول في النّحو، ١/ ٣٥.

(٨٩) ينظر:أبو القاسم الزّجّاجيّ (٣٣٧هـ)، الإيضاح في علل النّحو، ص٦٤- ٦٦.

(٩٠) ينظر:ابن مضاء القرطبيّ (٥٩٢هـ)، الرّدّ على النّحاة، ص١٣٠- ١٣٤.

(٩١) ينظر:السّيوطيّ (٩١١هـ)، الاقتراح، ص٢٤٩- ٣٧٠، وابن علان الصّدّيقيّ (١٠٥٧هـ)، داعي الفلاح لمخبّئات الاقتراح، ص٤٣٢- ٦٠٢، وابن الطّيّب الفاسيّ (١١٧٠هـ)، فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، ٢/٨٤٣- ١٠٥٠.

وممّن تبع السّيوطيّ أيضًا في جلّ ما سطّره في (الاقتراح) دون إشارة إليه أبو زكريّا الشّاوي (ت١٠٩٦هـ) في كتابه (ارتقاء السّيادة في علم أصول النّحو العربيّ)، ص١٠٣- ١٣٥.

وكنت أظنّ أولا أنّ ابن كنّان في رسالة (الأشباه برفع الاشتباه في علل النّحو) قد أفاد من أبي زكريّا الشّاوي من كتابه (ارتقاء السّيادة)؛ لأنّ ابن كنّان قد ذكر أبا زكريّا في كتابه (الحوادث اليومية) شيخًا يدرّس شرح التّسهيل؛ ممّا يعني معرفته التّامة بما ألّفه، لولا أنّ هناك نصوصًا لم يذكرها أبو زكريّا الشّاوي في (ارتقاء السّيادة)، وأفاد منها ابن كنّان في رسالته، وهذا يدلّ على أنّ ابن كنّان قد أفاد من السّيوطيّ في (الاقتراح) ومن تبعه.

أمّا الصّورة التّطبيقيّة فهي مبثوثة في بطون المتون والشّروح النّحويّة والصّرفيّة، غير أنّ ما وصل إلينا ممّا أُخلص التناول فيها للتّأليف التّطبيقيّ للعلّة النّحويّة قليل إذا ما قورن بما ألّف في العلّة النّحويّة أو التّعليل النّحويّ[٩٢].

والّذي وصل إلينا منها– فيما يُعلم– عدد محدود من المصنفات نذكر منها على سبيل المثال: كتاب العلل في النّحو لأبي الحسن الورّاق (ت٣٨١ه) [٩٣]، والثّاني:شرح عيون الإعراب لأبي الحسن المجاشعيّ (ت٤٧٩ه) [٩٤]، والثالث:أسرار العربيّة لأبي البركات الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)، والرّابع:اللّباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبريّ (ت٦١٦ه).

وبصرف النّظر عن اتّباع ابن كنّان في رسالته لجلال الدّين السّيوطيّ (ت٩١١ه)، فرسالة (الأشباه برفع الاشتباه في علل النّحاة) تمثّل الجانب النّظريّ للعلّة النّحويّة مع ما فيها من تمثيل تطبيقيّ لأنواع

(٩٢) ينظر علي سبيل المثال لا الحصر في العلماء الّذين لهم مصنّف في التّعليل النّحويّ أو العلّة النّحويّة ممّا لم يصل إلينا:أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، ص٧٧، والقفطيّ (٦٤٦هـ)، إنباه الرّواة، ٢/ ٢٩٦، ٣/ ٤٣، ١٩٠، ٢٢٠، ٣٦١، والسّيوطيّ (٩١١هـ)، بغية الوعاة، ١/ ١٧٧، ٢٤٣، ٤٥٦، ٢/ ١٩٤، ٣١٩.

وينظر كذلك ما كتبه د. مازن المبارك في كتابه:النّحو العربيّ (العلّة النّحويّة نشأتها وتطوّرها)، ص٦٩- ٧١، ٩٤ -٩٦.

(٩٣) هو أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس البغداديّ، المعروف بابن الورّاق، نحويّ من نحاة بغداد، وهو ختن أبي سعيد السّيرافي (زوج ابنته)، قرأ القرآن بروايات متعددة على ابن مقسّم، وقد روى عنه. من مصنّفاته:علل النّحو، وشرح مختصر الجرميّ، وغيرها، وقد توفي سنة (٣٨١هـ) . ينظر في ترجمته:أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، ص٢٤٧، والقفطيّ (٦٤٦هـ)، إنباه الرواة، ١٦٥/٣، والسّيوطيّ (٩١١هـ)، بغية الوعاة، ١٢٩/١.

(٩٤) هو أبو الحسن عليّ بن فضّال بن عليّ الفرزدقيّ المجاشعيّ، نسبة إلى الشّاعر الفرزدق المجاشعيّ التّميميّ أحد أجداده، نحوي لغوي مفسر، طاف بلدانًا كثيرة ابتداء من مسقط رأسه المغرب، إلى أن استقرّ في نهاية المطاف في غزنة ثمّ في بغداد يُدرّس النّحو واللّغة، أخذ عن علماء المغرب، ومنهم مكي بن أبي طالب القيسيّ. من مصنّفاته:إكسير الذّهب، وشرح معاني الحروف، وشرح عيون الإعراب، ومقدّمة في النّحو، وتفسير القرآن المسمّى بـ (العميديّ)، وغيرها، وقد توفي سنة (٤٧٩هـ) . ينظر في ترجمته:القفطيّ (٦٤٦هـ)، إنباه الرواة، ٢٩٩/٢، والسّيوطيّ (٩١١هـ)، بغية الوعاة، ١٨٣/٢، وابن العماد (١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب، ٣٤٥/٥.

العلل الّتي من القسم الأوّل، ومن هذا الجانب تأتي أهميتها وقيمتها في تراثنا النّحويّ؛ لأنّ التأليف النّظريّ– كذلك التّطبيقيّ– في العلّة النّحويّ قليل بحسب ما ظهر من هذا التّراث النّحويّ.

وممّا يُضاف على الأهميّة السّابقة للرّسالة أنّ ابن كنّان أضاف على العلل من الجانب النّظريّ التّطبيقيّ للعلّة نوعًا من العلّة لم يذكرها من سبقوه في ذلك– فيما وُقف عليه من مصادر– وهي العلّة الّتي أسماها ابن كنّان بعلّة الاقتصاد[٩٥]، ومثّل لها من الجانب التّطبيقيّ بقاء الحركةفي الاسم الّذي لا ينصرف وحذف التّنوين، والتّنوين –كما هو معلوم– حرف، وهو نون ساكنة تُنْطَق ولا تُكْتَب .

ملحوظات على الرّسالة:

مع ما في رسالة (الأشباه برفع الاشتباه في علل النّحاة) من قيمة علميّة وأهميّة كبرى في الدّرس النّحويّ الأصوليّ على وجه التّحديد، إلا أنّ ذلك لا يمنع من تسجيل ما يُلاحظ على هذه الرّسالة من مآخذ، وهذا – بلا شكّ– لا يقلل من القيمة العلميّة للرّسالة ولا من أهميتها.

ولعلّ من أهم هذه الملحوظات على الرّسالة ما يأتي:

١– عدم عزو النصوص إلى أصحابها فيما ينقله ابن كنّان من حديث عن العلّة في جلّ الرّسالة، فعلى الرغم من اعتماد المؤلّف اعتمادًا كليًّا على ما سطّره جلال الدّين السّيوطيّ (ت٩١١هـ) في كتابه

(٩٥) ينظر:ابن كنّان، الأشباه برفع الاشتباه في علل النّحو، (ق٨٩/أ) .

(الاقتراح)، حينما هذّب مسألتين من مسائل الفصل الرّابع من كتاب (الاقتراح) الّذي تناول فيه السّيوطيّ(ت٩١١هـ) العلّة النّحويّة، وهو من الكتاب الثّالث الخاصّ بالقياس النّحويّ،إلّا أنّه لم يذكر السّيوطيّ ولا كتابه (الاقتراح)، فكان من الواجب على ابن كنّان تبيين ما نقله من كتاب (الاقتراح) بالعزو إليه، كي يميز حديثه من حديث من نقل عنهم جلال الدّين السّيوطيّ (ت٩١١هـ)، أو حتّى إرجاع الكلام إلى مظانه، فالسّيوطيّ (ت٩١١هـ) كان يعزو -كما رأينا- الكلام إلى أصحابه.

٢- الرّسالة تبدو كأنها مسوّدة للمؤلّف؛ لذلك قد تُؤخذ على المؤلّف بعض المآخذ العلميّة.

فمن ذلك أنّ ابن كنّان ذكر أنّ عدد هذه العلل الّتي من القسم الأوّل من التّعليل أربعة وعشرون نوعًا[٩٦]، بينما قام بشرح خمس وعشرين علّة، وهو بهذا قد أضاف علّة لم تكن عند السّيوطيّ (ت٩١١هـ)، ولا عند من نقل عنهم السّيوطيّ (ت٩١١هـ)، وهي علّة اقتصاد[٩٧].

٣- عدم ذكر الغاية من هذه الرّسالة في مقدّمتها، كذلك عدم وضع تقسيمها تحت عناوين فرعيّة تكشف عمّا يريد الحديث عنه، سوى عنوان واحد، وهو(خاتمة) تناول فيها الرّد على من زعم ضعف علل النّحاة، كذلك قام فيها بالتّفريق بين علل النّحويّين وعلل المفقّهين وعلل المتكلّمين.

٤- الغموض في كثير من العبارات. وقد ظهر ذلك جليًّا في الخاتمة الّتي تناول فيها موضوعين، مع أنّه يهذّب -كما عرفنا- ما في كتاب (الاقتراح)، إلا أنّ تصرفه الكبير وأسلوبه يجعلان العبارات غامضة جدًّا، ومن الصّعب فهمها، كما سنرى لاحقًا.

توثيق عنوان الرّسالة:

ذكر عدد غير قليل من العلماء هذه الرّسالة ضمن مؤلّفات ابن كنّان، غير أنّها قد وردت بأكثر من عنوان و قد يرجع هذا الاختلاف إلى احتمال العنوان عند قراءته لشكل من الأشكال التي أوردها العلماء سواء أكانت القراءة صحيحة أم خاطئة، أو إلى تحريف وتصحيف، وقد تضاف كلمة (رسالة) قبل العنوان، وقد لاتُضاف. وهذه العنوانات هي:

١- الاشْتِبَاهُ بِرَفْعِ الاشْتِبَاهِ.

ذكره كارل بروكلمان بهذا الشكل[٩٨] -بحسب ما تُرجم- وهو بلا شكّ خطأ في الرسم وتحريف بزيادة التاء في الكلمة الأولى، إذ المعنى والمحتوى العلمي لهذه الرّسالة لا يمثّله هذا العنوان.

٢- رسالة الأَشْبَاهُ بِرَفْعِ الاشْتِبَاهِ[٩٩].

والعنوان يعني بذلك أنّ المؤلّف ضم أشباهًا في هذه الرّسالة بحيث أزال بها الشّكّ والالتباس الواقع في العلل (من جهة تقسيمها وعدّها والتّمثيل لكلّ نوع منها، ومن جهة الرّد على من شكّك في قوّتها، والفرق بينها وبين علل المتكلمين والمتفقهين).

(٩٦) ينظر:ابن كنّان، الأشباه برفع الاشتباه في علل النّحو، (ق٨٨/ب) .
(٩٧) ينظر:ابن كنّان، الأشباه برفع الاشتباه في علل النّحو، (ق٨٩/أ) .

(٩٨) ينظر:كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ١٠٠/٨.
(٩٩) ينظر: محمد مطيع و نزار أباظة في:علماء دمشق وأعيانها في القرن الثاني عشر الهجريّ، ٢٤٧/٢، وابن كنّان، حدائق الياسمين، مقدّمة التّحقيق، ص٢٠.

٣- رسالة الاشْبَاهُ بِرَفْعِ الاشْتِبَاهِ[١٠٠].

٤- الإِشْبَاهُ بِرَفْعِ الإِشْتِبَاهِ-في النّحو[١٠١].

وهو من جهة اللغة قد يكون محتملا؛ إذ (الإشباه) مصدر الفعل (أَشْبَهَ) الرّباعي المزيد، كـ(أَعْجَمَ)، ومن معاني صيغة (أفعل) الإزالة، فهو بذلك يعني إزالة الشّبه والإشكال الحاصل في العلل برفع الشّكّ والارتياب عنها، غير أنّه لم يتبيّن قطع همزة مصدر الفعل (اشتبه)، والوجه وصلها كما هو معلوم، وهذا يؤكّد الخطأ المطبعيّ الواقع في هاتين الكلمتين في رسم الهمزة.

٥- الأَشْبَاهُ بِرَفْعِ الاشْتِبَاهِ في عِلَلِ النُّحاة.

هذا العنوان ورد في صفحة عنوانات المجموع، وورد أيضًا في عنوان المخطوط مع أنّ القطعة الّتي فوق همزة القطع غير مُراعاة في كتابة هذه الرّسالة عمومًا، كذلك هذا العنوان هو الواقع في مقدّمة المؤلّف، غير أنّ عبارة (في علل النّحو) قد أضيفت على العنوان بلون مداد مخالف لما كتبت به صفحة العنوان، أمّا في المقدّمة فليست هذه الزّيادة في أصل المتن، لكنّها أضيفت عليه في الهامش الأيسر من (ق٨٨/ب)، وفي نهايتها كتبت (صح)، وهذا إثبات على أنّها من ضمن أصل المتن؛ ممّا يجعل العنوان المختار هنا هو العنوان الرّاجح، أما في صفحة عنوانات المجموع فالزّيادة من ضمن العنوان بخط واحد وبلون مداد واحد، وهي تؤكّد أيضًا صحّة العنوان المثبت هنا.

توثيق نسبة الرّسالة إلى المؤلّف:

لا ريب في أنّ رسالة (الأشباه برفع الاشتباه في علل النّحاة) هي لابن كنّان، وأدلّ دليل على ذلك أنّ النّسخة الّتي وُقف عليها في المكتبة الملكية في برلين هي بخطّ مؤلّفها -كما سنعرف لاحقًا- أضف إلى ذلك ذكر اسم الرّسالة ومؤلّفها صراحة على صفحة عنوان النّسخة المخطوطة[١٠٢]، مع نسبة تأليفها إليه، وهو قوله:"عَلَّقَهَا لِنَفْسِهِ، ولِمَنْ شَاءَ اللهُ مِنْ بَعْدِهِ مُؤَلِّفُهُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ إِلَى مَوْلاهُ، مُحَمَّدُ بنُ زَيْنِ الثُّقَاةِ عِيسَى الْخَلْوَتِيُّ الصَّالِحِيُّ"[١٠٣].

كذلك ممّا يُوثّق نسبة الرّسالة لابن كنّان أنّ كثيرًا من العلماء والمحقّقين نسب هذه الرسالة إلى ابن كنّان دون أدنى شكّ في نسبتها، ومن أوائل هؤلاء العلماء:البغداديّ، وكارل بروكلمان، ووليم ألورد، وغيرهم[١٠٤].

وصف نسخة مخطوط الرّسالة:

وُقِف على نسخة وحيدة لمخطوط هذه الرّسالة، ولم يتيسّر الوقوف على نسخ أخرى لها بعد طول بحث وتنقيب في فهارس المخطوطات في المكتبات العربيّة والأجنبيّة.

(١٠٠) ينظر:البغداديّ، هدية العارفين، ٣٢٥/٢، وابن كنّان:المواكب الإسلاميّة، مقدّمة التّحقيق، ١٥١/١، والخطأ في رسم الهمزة بيّن كما يظهر من تتبع رسم الهمزة في الصفحة نفسها.

(١٠١) يُنظر:علي الرّضا وأحمد طوران، معجم التّراث العربيّ الإسلاميّ في مكتبات العالم، ٤/ ٣٠٢٠.

(١٠٢) ينظر:ابن كنّان، الأشباه برفع الاشتباه في علل النّحو، (ق٨٨/أ) .

(١٠٣) ابن كنّان، الأشباه برفع الاشتباه في علل النّحو، (ق٩٠/أ) .

(١٠٤) للتّأكّد من نسبة الرّسالة لابن كنّان يُنظر في المصادر المذكورة في حواشي الجزئيّة السّابقة من الدّراسة (توثيق عنوان الرّسالة) .

وهـذه النّسـخة تُوجـد فـي المكتبـة الملكيّـة فـي برلين(ألمانيا) تحت رقم (١٧٢٢. ٦٨٥٣we)[١٠٥]، والرّسالة هي الكتاب الرّابع ضمن مجموع يحمل ستة كتب(٦/٤)، وهذه الكتب هي:

الرّسـالة المفردة فـي أربعـين حـديثًا مسـندة، والزّهـور البهيّـة فـي شـرح رسـالة الأصـول الفقهيّـة، والمعـاني المرضيّة على الشّمعة المضيّة، ورسالة الأشباه برفع الاشـتباه فـي علـل النّحـاة، والرّسـالة المشـتملة علـى أنـــواع البـــديع فـــي البســـملة، وإســـناد المـــؤلّفين والمحدثين[١٠٦].

وعدد أوراق الرّسالة ثلاث أوراق، في كلّ ورقـة صـفحتان، وهـي واقعـة مـن تـرقيم المجمـوع مـن (ق٨٨/أ) إلـى (ق٩٠/أ)، يتفاوت عدد الأسطر في كلّ صفحة منها ما بين (٢٦- ٢٩) سطرًا، وكذلك يتفاوت عدد الكلمات في كلّ سطر ما بين (٦- ٩) كلمات، وقد كُتبت بخطّ النّسخ المعتاد، و روعي فيه الإعجام، ولـم يـراعِ المؤلف الكتابـة الصـحيحة لرسم همزة القطـع، وكذلك الهمزة المتطرفة بحسب قواعد الكتابة المتعارف عليها.

وهـذه النّسـخة المعتمـد عليهـا فـي التّحقيـق تميّـزت- فـي الغالـب- بالوضـوح وقلّـة التّصـحيف والتّحريـف، ووجـود تعليقـات توضّـح مـراد المؤلّـف،

(١٠٥) ينظـــر: Ahlwardt, W. Verzeichniss der arabischen handscrfiften der Königlichen bibliothekzu Berlin, 6 P. .199

(١٠٦) كذا ترتيب الكتب في صفحة عنوانات المجموع، والكتاب الأخير (إسـناد المـؤلّفين والمحـدثين) يبـدو أنّـه لابـن كنّـان؛ لأنّ جميـع الكتـب الموجودة في المجموع هي لابن كنّان -كما عرفنا سابقًا-، غير أنّه لم يتيسّر الوقوف على المجموع كاملا حتى يُطمأنّ إلى هذه النّسبة، ولم يوقف على هذا العنوان في فهرس المكتبة الملكيّة في برلين، ولا في غيره من المصادر والمراجع الّتي تناولت ابن كنّان ومصنّفاته؛ لذا فلم يُورد هنا هذا الكتاب ضمن الحديث عن مؤلّفات ابن كنّان .

وهي مكتوبة في هوامش بعض صفحاتها، كلّ تعليق - في الغالب- محاط بخطّ بلون مداد أحمر بادئًا من المتن من الموضع المراد التّعليق عليه، وأغلب هـذه التّعليقـات للمؤلّـف نفسـه، وفيهـا نظـام التّعقيبـة سوى صفحة واحدة، وقد نجد نقاطًا بلون مداد أحمر في ثنايا المتن، والمتن محاط بأطر بلون مداد أحمر، غير أنّه كثُر فيها السّقط في مواضع عدّة.

بـدأت هذه النّسخة بعد صـفحة العنـوان، وبعد البسملة بقوله:"الحمدُ للهِ حمدًا يُوافي نِعَمَـهُ، ويُكـافِئُ مَزِيـدَهُ، وصـلِّ اللهُ وسَـلِّمْ علـى سـيِّدِنَا، وعلـى آلِـهِ وصَحْبِهِ وسلِّمْ، وبعدُ. . .

فهـذِهِ رسـالـةٌ جامعـةٌ، ونَجْمَـةٌ نيِّـرَةٌ سـاطِعَةٌ، تَتَوَقَّـدُ نـورًا..." [١٠٧]، وانتهـت بقولـه:"... والجِـنّ والسِّـراطِ والميزانِ، فهذا ممّا لا مدخلَ للعقْلِ فيهِ سوى النَّقْلِ. حَقَّقَ اللهُ قُلوبَنا بالإيمانِ، وجَعَلَنَا مُؤَيَّدِينَ عِنْدَهُ بالبَيانِ والبُرْهَانِ، وصَلَّى اللهُ على سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وآلِهِ، وسلَّمَ. عَلَّقَهَا لِنَفْسِـهِ، ولِمَنْ شَـاءَ اللهُ مِنْ بَعْدِهِ مُؤَلِّفُـهُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ إِلَى مَوْلاهُ، مُحَمَّدُ بنُ زَيْنِ الثُّقَاةِ عِيسَى الْخَلْوَتِيُّ الصَّالِحِيُّ. . . "[١٠٨].

وقد كتبت هذه النّسخة سنة ١١٥١هـ، وذلك في شهر جمادى الآخرة، ويعنى بذلك أنّها كُتبت قبل وفـاة المؤلّف بأقلّ مـن سنتين، لأنّـه قد تـوفي سـنة ١١٥٣هـ.

والنّسخة يغلب على الظّنّ أنّها بخطّ المؤلّف نفسه؛ يدلّ على ذلك أمران:

(١٠٧) ابن كنّان، الأشباه برفع الاشتباه في علل النّحو، (ق٨٨/ب) .
(١٠٨) ابن كنّان، الأشباه برفع الاشتباه في علل النّحو، (ق٩٠/أ) .

١- جاء في آخرها:"عَلَّقَهَا لِنَفْسِهِ، ولِمَنْ شَاءَ اللهُ مِنْ بَعْدِهِ مُؤَلِّفُهُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ إِلَى مَوْلاهُ، مُحَمَّدُ بنُ زَيْنِ الثُّقَاةِ عِيسَى الْخَلْوَتِيُّ الصَّالِحِيُّ، وذَلِكَ يَوْمَ الأَحَدِ، سادِسِ عَشرِ جُمادى الآخِرَةِ، الكائنِ مِنْ شُهورِ سَنَةِ واحِدٍ وخَمْسِينَ ومائةٍ وأَلْفٍ"[١٠٩].

وإنْ كان ما في هذه الخاتمة من الدّلائل الاحتماليّة على أنّ النّسخة بخطّ المؤلّف، وأنّ هذا التّاريخ هو تاريخ النّسخ لا التّأليف إلا أنّ هناك ما يقطع بأنّ هذا التّاريخ هو تاريخ التّأليف والنّسخ معًا، وأنّ هذه النّسخة هي مسوّدة بخطّ مؤلّفها، وهو ما سيأتي في النّقطة التّالية.

٢- أغلب التّعليقات الموضّحة للمتن (الّتي في هوامش الصّفحات) هي للمؤلّف، وبخطّه، فشكل الخطّ واحد، ولون المداد للمكتوب في المتن وفي الهوامش ووضوحه كان واحدًا وبدرجة واحدة.

ومن أقوى الدّلائل على أنّ هذه التّعليقات للمؤلّف وبخطّه تكرار رمز كان يُكتب عند نهاية كلّ تعليق-في الغالب-، وهو رمز شبيه بما يكتب فوق الألف دالا على أنّ الهمزة ممدودة بالألف (~)، وتحت هذا الرّمز يكتب حرف الميم المفردة (م)، وقد يكتفي في بعض الأحيان بحرف الميم بعد نهاية التّعليق دون الرّمز، وهذا الرّمز مع حرف الميم المفردة لا يدلّ كما يُظنّ لأوّل وهلة عند النّظر إليه على التّقديم أو الكلام المؤخّر كما هو متعارف عليه عند أهل التّحقيق.

وبعد بحث طويل[١١٠] عمّا يرمز إليه هذا الحرف مع الشّكل الّذي فوقه تُوُصِّلَ- فيما يُظنّ- إلى أنّه رمز قد اصطلح عليه المؤلّف للدّلالة على أنّ هذا التّعليق تعليقه، وحرف الميم يرمز إلى أوّل حرف من اسم المؤلّف (محمّد).

ولعلّ من أبرز القرائن الّتي ساعدت على الوصول إلى هذه النتيجة هو أنّ ابن كنّان قال شارحًا إحدى عباراته في المتن:"أَعْني نونَ التَّنْوينِ؛ لأَنَّهُ حَرْفٌ قَطْعًا"[١١١]، ثمّ أتبعه بالرّمز السّابق وتحته حرف الميم.

وهذا يعني أنّ التّعليق هو تعليق المؤلّف نفسه حينما أسند الفعل للمتكلم.

أضف إلى ذلك أنّه في إحدى مؤلّفاته من المجموع نفسه الّذي يحوي هذه الرّسالة قد استخدم هذا الرّمز بعد الانتهاء من تعليق له على المتن كاتبًا تحته (محمّد) [١١٢]، وفي مؤلّف آخر من المجموع نفسه أيضًا كتب تحت الرّمز (محمد)، ثمّ حرف (م)[١١٣].

(١٠٩) ابن كنّان، الأشباه برفع الاشتباه في علل النّحو، (ق٩٠/أ) .

(١١٠) من صور البحث سؤال أهل التّحقيق من ذوي الخبرة عن دلالة هذا الرّمز، منهم الشّيخ وائل بن عبد الله الرّوميّ، و الشّيخ عبد الرّؤوف بن محمّد الكماليّ، و الشّيخ محمّد بن ناصر العجميّ، وهم من أعلام المحقّقين المعاصرين في دولة الكويت، وقد تفضلوا عليّ بقبول مقابلة هذه النّسخة بعد تحقيقها على النّسخة الأصل تصحيحًا، فجزاهم الله خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

(١١١) ابن كنّان، الأشباه برفع الاشتباه في علل النّحو، (ق٨٩/أ)، وهو تعليقه الثّالث في الهامش الأيمن من الصّفحة.

(١١٢) ابن كنّان، الرّسالة المشتملة على أنواع البديع في البسملة، (ق٩٨/أ)، وهو تعليقه الوحيد في الهامش الأيمن من الصّفحة. وهذا المخطوط من نسخة المكتبة الملكية في برلين، تحت رقم (١٧٢٢. we٧٢٨٣).

(١١٣) ابن كنّان، المعاني المرضيّة على الشّمعة المضيّة، (ق٦١/ب)، وهو تعليقه الأوّل في الهامش الأعلى.
وهذا المخطوط من نسخة المكتبة الملكية في برلين الّتي تحت رقم (١٧٢٢ we ٦٧٧١) .

وعلى ذلك ففي هذه الرّسالة لمّا اتّفق خطّ المتن والخطّ الّذي كتبت به التّعليقات، مع اتّفاق درجة الوضوح واللّون، وما في الخاتمة الّتي خُتمت بها الرّسالة، فقد دلّ كلّ ذلك على أنّ هذه النّسخة بخطّ المؤلّف نفسه، وأنّها -كما يبدو- مسوّدة لوقوع بعض السّقط والشطب فيها والهنات النّحويّة اليسيرة كما في كتابة تاريخ التّأليف والنّسخ الّذي مرّ بنا في الصّفحة السّابقة.

ومع خطورة الاعتماد على النّسخة الوحيدة في التّحقيق عمومًا إلا أنّ نفاسة هذه النّسخة مع أهمية الموضوع الّذي تحويه كان من الواجب عدم إهمالها، وإصلاح ما وقع فيها من الهنات.

منهج التّحقيق:

قد اتُّبع في تحقيق هذه الرّسالة المنهج الآتي:

١- إظهار نصّ الرّسالة كما أورده مؤلّفه، مع تعديل الخطأ بحسب ما يقتضيه السياق؛ لأنّ به يكتمل مراد المؤلّف، مع إيراد التّوضيحات المهمّة المصاحبة للنّص في الحواشي.

٢- كتابة نصّ الرّسالة وفق القواعد الإملائيّة الشّائعة، مع الضّبط الكامل بالتّشكيل للكلمات.

٣- إثبات رقم ورقات الأصل في المتن بين قوسين معقوفين [ ].

٤- محاولة معالجة السّقط والتّحريف والتّصحيف الواقع في المتن، وذلك بالرّجوع إلى من نقل عنهم المؤلّف، مع التّنبيه على ما غمض من عبارات المؤلّف في الحاشية، والتّعليق على ما يحتاج إلى تعليق.

٥- توثيق ما نقله المؤلّف بصورة مباشرة أو غير مباشرة من الآراء أو الأقوال أو الشواهد النّثريّةمن مظانه في الحاشية.

٦- كتابة الآيات الواردة في المتن بالرّسم العثماني، مع تخريجها في الحاشية.

٧- لما خلت الرّسالة من العناوين الفرعيّة التي تعين على بيان النّصّ، أضيفت بعض العناوين بين القوسين المعقوفين[ ]، ثمّ يُنبّه على أنّها زيادة في الحاشية، كذلك زيدت أرقام قبل كلّ علّة.

نماذج من المخطوط:



صورة صفحة العنوان في المكتبة الملكية في برلين



صورة الصفحة الأولى (ق٨٨/ب) من نسخة المكتبة الملكية في برلين



صورة الصفحة الأخيرة (ق٩٠/أ) من نسخة المكتبة الملكية في برلين

ثالثا: النّصّ المحقّق:

[٨٨/أ] رِسَالةُ الأَشْبَاهِ بِرَفْعِ الاشْتِبَاهِ في عِلَلِ النُّحاة

تَأْلِيفُ الْعَبْدِ الْفَقِيرِ إِلى مَوْلاهُ الْغَنيِّ مُحمَّدِ بنِ زَيْنِ الثُّقَاةِ عِيسَى الْخَلْوَتِيّ الصَّالِحِيّ الْحَنَفِيّ، عَامَلَهُ الْمَوْلَى بِلُطْفِهِ الْخَفَيّ، وأَجْزَاهُ على بِرّهِ الْحَفِيّ، وهُوَ حَسْبِي، ونِعْمَ الْوَكِيلُ. والْحَمْدُ للهِ تَعَالى وَحْدَهُ.

[٨٨/ب] **بسم الله الرّحمن الرّحيم**

الحمدُ للهِ حمدًا يُوافي نِعَمَهُ، ويُكافِئُ مَزِيدَهُ، وصلَّى(١١٤) اللهُ وسَلَّمَ على سيِّدِنَا [مُحمّدٍ](١١٥)، وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ وسلَّمَ، وبعدُ. . .

فهذهِ رسالةٌ جامعةٌ، ونَجْمَةٌ نيّرَةٌ ساطِعَةٌ، تَتَوَقَّدُ نورًا، وتُوجِبُ لِحُسْنِهَا سُرورًا وحبورًا، تُنَمَّمُ(١١٦) فيها عِللُ النّحاةِ، ويزولُ لِحُسْنِ لُطْفِهَا شَواكِلُ (١١٧) الاشْتِباهِ، وسَمّتُهَا بِرِسَالَةِ: الأشْباهِ بِرَفْعِ الاشْتِبَاهِ [في عِلَلِ النُّحاة](١١٨)، وهُوَ حَسْبِي.

[نوعا العلل عند النّحويّين والغاية منهما:]

اعْلَمْ أَنَّ اعْتِلالَ النَّحْوِيّينَ على قِسْمَيْنِ: عِلَّةٌ تَطَّرِدُ على كلامِ العربِ، وتَنْساقُ إلى قانونِ لُغَتِهِمْ، وعِلَّةٌ تُظْهِرُ حِكْمَتَهُمْ، وتَكْشِفُ عن صِحَّةِ أَغْرَاضِهِمْ ومَقَاصِدِهِمْ. والأولى أكثرُ من الثّانيةِ.

[تعداد العلل الأولى وأنواعها:]

ومدارُ تلكَ العِللِ على وجهِ المقداريّةِ أربعةٌ وعشرونَ نوعًا(١١٩)، وهي:

(١) علّةُ سماعٍ، نحوُ:امرأةٌ ثَدْيَاء(١٢٠)، ولا يُقالُ: رجلٌ أَثْدَى؛ ليسَ لهُ عِلَّةٌ سِوى السَّماعِ.

(٢) وعلّةُ تشبيهٍ، مثلُ إعرابِ المضارعِ لمشابهتِهِ الاسمَ في وُقوعِهِ صفةً وصِلةً وحالا وخبرًا، وعلّةِ بناءِ [الاسْمِ](١٢١) لمشابهةِ الحرفِ بالوضعِ، [نَحْوُ: (مَنْ)

(١١٤) في الأصل (صِلِّي) بالياء المعجمة، ولعله أراد فعل الأمر، ولكنّه أشبع كسرة اللام؛ فتولَّد منها الياء . وما أُثبت في المتن يحتمله السّياق أيضًا، فالأسلوب خبري خرج إلى معنى الدّعاء.

(١١٥) في الأصل سقطت كلمة (محمّد)، وهذه الزّيادة يقتضيها السّياق.

(١١٦) النَّمُّ:تزيين الكلام بالكذب (الفيروزآباديّ (٨١٧هـ)، محمّد، القاموس المحيط، (مادة:نمم)، ١١/ ٦٤)، والفعل منه:نمَّ ينمُّ. وهنا الفعل مبنيّ لما لم يُسمَّ فاعله، والتّضعيف للمبالغة.

ولعلّه أراد الفعل (تُنَمْنَمُ) مبنيًّا لما لم يُسمَّ فاعله، فيكون في المثبت تحريف، وهذا الفعل بمعنى:تُزيَّنُ وتُزخرفُ وتُرقّشُ وتُخطُّ.

ينظر:الجوهريّ (٣٩٣هـ) الصحاح، مادة (نمم)، ٥/ ٢٠٤٦، ابن منظور (٧١١هـ)، ومحمّد بن مكرم، لسان العرب، (مادة:نمم)، ١٢/ ٥٩٢، والزّبيديّ (١٢٠٥هـ)، مرتضى محمّد، تاج العروس، (مادة:نمم)، ٣٤/ ١١.

(١١٧) في الأصل (سواكل)، ومن المعلوم أنّ الشّين بخطّ النّسخ تُعجم، وقد كتبت هذه الرّسالة بخطّ النّسخ، والشين المعجمة مطّردة في كتابة باقي الرّسالة. فلعلّ الصّواب ما أُثبت هنا في المتن.

ولعلّ ما ثبت هنا هو المناسب للمعنى المراد، فـ (شواكل) جمع (شاكلة)، وهي تعني:النّاحية والطّريقة، فيُقال:هذا طريق ذو شواكل، أي:تتشعّب منه طُرق (الأزهريّ (٣٧٠هـ)، محمّد، تهذيب اللّغة، (مادة:شكل)، ٦/ ٥٤، وابن منظور (٧١١هـ)، لسان العرب، (مادة:شكل)، ١١/ ٣٥٦).

فيصبح مراد ابن كنّان هنا أنّ هذه الرّسالة بما تحويه من مادة علميّة متعلّقة بالعلل وتعيينها وترتيبها وفائدتها وغير ذلك ممّا ذكره يزول لحسن ما فيها ما تشعّب وتشتّت من مواقف العلماء بسبب الشّك والارتياب واللّبس فيها كما ذكر في خاتمة الرّسالة.

(١١٨) الزّيادة هنا من الهامش الأيسر من (٨٨/ب)، وفي نهاية هذه العبارة كلمة (صح)، وكما هو معلوم يعني ذلك أنّها ساقطة من المتن.

(١١٩) عدّ ابن كنّان خمسًا وعشرين علّة، فزاد علّة على هذا التّعداد.

(١٢٠) في الأصل (ثَدْي) بالياء، وهو تحريف. وما أُثبت في المتن هنا قد ورد في كتب اللّغة وفي (الاقتراح، ص٢٥٧)، وفي شرحيه. يقول ابن الطّيّب الفاسي:"قولُهُ:(ثَدْياء) بفتح المثلّثة وسكون الدّال المهملة وفتح التّحتيّة، مقصورًا في نسخ (الاقتراح)، وممدودًا في الكتب الصّرفيّة و(القاموس) و(الصّحاح)، وهو الّذي يقتضيه القياس،أي:عظيمة الثّديين"(فيض نشر الانشراح، ٢/٨٧٦) .

وامرأة ثدياء، أي:عظيمة الثّديين، ولا يأتى من هذه الصّفة (أفعل) كما يأتي من غالب أفعل فعلاء كأحمر حمراء، وأدعج دعجاء. ينظر: الأزهريّ (٣٧٠هـ)، محمّد، تهذيب اللّغة، (مادة:ثدي)، ١٤/ ١٠٧، و الفيروزآباديّ (٨١٧هـ)، محمّد، القاموس المحيط، (مادة:ثدي)، ١٢/ ٦٦، والزّبيديّ (١٢٠٥هـ)، مرتضى محمّد، تاج العروس، (مادة:ثدي)، ٦٧/ ٢٣٨.

(١٢١) في الأصل سقطت (الاسم)، وما أُثبت هنا في المتن هو المناسب للسّياق، وقد ورد في (الاقتراح، ص٢٥٨):"وعلة تشبيه:مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسم، وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف".

وكلمة (علّةِ) في المتن معطوفة على (إعرابِ)، والتّعليل هنا لبناء بعض الأسماء تابع لعلّة المشابهة، فهو مثال ثان لهذه العلّة بعد تمثيله لعلّة إعراب الفعل المضارع، وليس علّة مستقلّة كما يبدو ظاهر قراءة الأصل.

الْمَوْصُولةِ][١٢٢]، والافتقار، [كالموصول][١٢٣]، والتَّضَمُّنِ[١٢٤].

(٣) وعلّةُ اسْتِغْنَاءٍ، كقولهم في (وَدَعَ): تَرَكَ[١٢٥].

(٤) وعلّةُ اسْتِثْقَالٍ [كاسْتِثْقَالِهِم الْوَاوَ في (يَعِدُ)] [١٢٦]؛ لوقوعها بينَ فتحٍ وكسرٍ بحذفِ الواوِ استثقالا؛ لوقوعها بينَ كسرٍ وياءٍ.

(٥) وعلّةُ فَرْقٍ، كرفعِ الفاعلِ، ونصبِ المفعولِ، وفتحِ نونِ الجمعِ، وكسرِ نونِ التّثنيةِ.

(٦) وعلّةُ تأكيدٍ، مثلُ: إدخالِهِمْ نُونَ الخفيفةِ أو الثّقيلةِ في فعلِ الأمرِ.

(٧) وعلّةُ تَعْوِيضٍ، مثلُ: تعويضِهِمُ الميمَ في (اللّهُمَّ) عن حرفِ النداءِ.

(٨) وعلّةُ نَظِيرٍ، مثلُ: كسرِهِمْ أحدَ السّاكنَيْنِ إذا الْتَقَيَا في الجزمِ حملا على الجرِّ؛ لأنَّهُ نظيرهُ.

(٩) وعلّةُ نَقِيضٍ، مثلُ: نصبِ النّكِرَةِ[بِـ(لا)] [١٢٧]، حملا على نقيضِهَا، وهوَ (إنَّ).

(١٠) وعلّةُ حَمْلٍ معنويٍّ، مثلُ: ﴿فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ﴾[١٢٨][٨٩/أ]، ذكَّر فعلَ الموعظةِ، وهي مؤنّثة، حملا على المعنى، وهوَ الوَعْظُ.

(١١) وعلّةُ مُشَاكلةٍ، كقولِهِ[١٢٩]: ﴿سَلَاسِلَا وَأَغْلَالاً﴾[١٣٠].

(١٢) وعلّةُ مُعادلةٍ، مثلُ: جرِّهِمْ ما لا ينصرفُ بالفتحةِ نيابةً عنِ الكسرةِ حملا على النّصبِ بالكسرةِ نيابةً عن الفتحةِ في جمعِ المؤنّثِ السالمِ.

(١٣) وعلّةُ مجاورةٍ، نحوُ قولِهِمْ[١٣١]: جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ[١٣٢]، وكسرِ دالِ ﴿الْحَمْدُ للهِ﴾[١٣٣]؛ لمجاورتها لام (للهِ).

---

(١٢٢) هذه الزّيادة مكتوبة بين السّطرين، والّذي رجّح أنّها في أصل المتن، وليست شرحًا أو تعليقًا، هو أنّ الشّرح والتّعليق كتبهما المؤلّف في هوامشِ الصّفحات وحواشيها بصورة مطّردة، فلو كانت هذه الزّيادة شرحًا أو تعليقًا لكتبت في الهوامش والحواشي كسائر شروحه وتعليقاته وتوضيحاته.

(١٢٣) هذه الزّيادة مكتوبة أيضًا بين السّطرين، ورجّح أنّها من أصل المتن المرجّح السّابق للزّيادة السّابقة.

(١٢٤) علّق في الهامش الأيسر من (٨٨/ب) تعليقين، الأوّل هو:"مثالُ الافتقارِ بناءُ الموصولِ، نحوُ:الّذينَ؛ لافتقارِهِ إلى الصِّلَةِ والعائِدِ". وهذه العلة لبناء سائر الموصول، فليست مقتصرة على (الّذين) فقط.

أمّا التّعليق الثّاني، فهو شرح لتمثيله لعلّة بناء الاسم لمشابهته الحرفَ من جهةِ التّضمّنِ، وهو:"مثلُ (كيفَ) في تضمّن معنى الاستفهام".

(١٢٥) في الأصل تحريف، وعبارة الأصل:"كقولهم في (وَدَعَ):دَعَ". والمثبت هنا هو الصواب كما هو معلوم؛ إذ العرب استغنت بالفعل (تَرَكَ) عن (وَدَع) في الماضي. ينظر مثلا:ابن السّرّاج، الأصول في النّحو، ٥٧/١، والفارسيّ، المسائل العسكريّات، ص٧٦، و الرُّمانيّ، شرح كتاب سيبويه، ١٤٦/١، وابن جني، الخصائص، ٩٩/١.

(١٢٦) في الأصل سقط ما بين القوسين، وهذه الزّيادة من (الاقتراح) وشرحيه، وهي مناسبة للسياق؛ إذ لم يُمثّل لهذه العلّة، والشّرح المثبت في الأصل يقتضي هذه الزّيادة، ففي الأصل وردت العبارة بهذه الصورة:"وعلة استثقال؛ لوقوعها بين فتح وكسر بحذف الواو استثقالا؛ لوقوعها بين كسر وياء".

وقد ورد توضيح في الهامش الأيمن من (٨٨/ب): "مثل: (يَوْفِي)، من (وفى)، فيه حذف الواو لوقوعها بين فتحٍ وكسْرٍ، فقالوا:يَفِي، بحذف الواو لما قلنا".

وقد كتبت الألف المقصورة (وفا) قائمة وليست على صورة الياء.

(١٢٧) هذه الزّيادة من (الاقتراح ص٢٦٠)، وما في الهامش الأيسر من صفحة المخطوط يوضح أنّ مراده (لا) النافية للجنس.

(١٢٨) سورة البقرة، آية: ٢٧٥.

وقراءة التّذكير في (جاءه) هي قراءة عامّة القرّاء، وقرأ أُبي بن كعب والحسن بتأنيث الفعل (جاءته) . ينظر:إعراب القرآن، لأبي جعفر النّحاس (٣٣٨هـ)، ٣٤١/١، والكشّاف، للزّمخشريّ (٥٣٨هـ)، ٣٢١/١، والمحرّر الوجيز، لابن عطيّة (٥٤٢هـ)، ٣٧٢/١، والبحر المحيط، لأبي حيّان الأندلسيّ (٧٤٥هـ)، ٣٤٩/٢، والدّرّ المصون، للسمين الحلبيّ (٧٥٦هـ)، ٢/ ٦٣٤، ومعجم القراءات القرآنيّة، أحمد مختار، وعبد العال سالم، ١/ ٢١٥، ومعجم القراءات، عبد اللّطيف الخطيب، ١/ ٤٠٢.

(١٢٩) في الأصل (كقولهم) بالإضافة إلى ضمير الجمع، والصّواب ما أثبت هنا في المتن؛ لأنّ الضّمير لله سبحانه وتعالى، ويحتمل ما أثبت في الأصل أن يكون مراده من الضّمير هم القُرّاء أصحاب هذه القراءة، فيكون ما أثبت في الأصل هو الصّواب .

(١٣٠) سورة الإنسان، آية:٤.

ولهاتين الكلمتين أكثر من قراءة، والقراءة المقصودة هنا هي قراءة من قرأ بتنوين (سلاسلا) بالفتح وقفًا ووصلا، وممّن قرأ بذلك من القُرّاء:نافع والكسائيّ وأبو جعفر وأبو بكر عن عاصم وغيرهم. ينظر في هذه القراءة وغيرها من القراءات:معاني القرآن، للفرّاء (٢٠٧هـ)، ٣/ ٢١٤، والسّبعة في القراءات، لابن مجاهد (٣٢٤هـ)، ص٦٦٣، وإعراب القرآن، لأبي جعفر النّحاس (٣٣٨هـ)، ٩٧/٥، والحجّة في القراءات السّبعة، لابن خالويه (٣٧٠هـ)، ص٣٥٨، والحجّة للقرّاء السّبعة، لأبي عليّ الفارسيّ (٣٧٧هـ)، ٦/ ٣٥١، والكشّاف، للزّمخشريّ (٥٣٨هـ)، ٦٦٧/٤، والمحرّر الوجيز، لابن عطيّة (٥٤٢هـ)، ٤٠٩/٥، والبحر المحيط، لأبي حيّان الأندلسيّ (٧٤٥هـ)، ٣٨٧/٨، والدّرّ المصون، للسّمين الحلبيّ (٧٥٦هـ)، ١٠/ ٥٩٦، ومعجم القراءات القرآنيّة، أحمد مختار، وعبد العال سالم، ١٠/ ٢٠، ومعجم القراءات، عبد اللّطيف الخطيب، ١٠/ ٢٠٧.

(١٣١) في الأصل (قولكَ) مضافة إلى ضمير المخاطب، والصّواب ما أثبت هنا، لأنّ القول الآتي قول مأثور عن العرب.

(١٣٢) هذا قول مأثور عن العرب تناقله اللغويون والنّحاة، يقول الفرّاء:"وممّا يرويهِ نَحْوِيُّونَا الأوّلونَ أنَّ العربَ تقولُ:هذا جحرُ ضبٍّ

(١٤) وعلّةُ وجوبٍ، مثلُ:تعليلِهِمْ رفعَ الفاعلِ لِقُوَّةِ الفاعليَّةِ، والرّفعُ أقوى الحركاتِ، فوجبَ ضَمُّ الفاعلِ.

(١٥) وعلّةُ جوازٍ لا وجوبٍ، كما في: تعليلِ الإمالةِ من الأسبابِ المعروفةِ.

(١٦) وعلّةُ تغليبٍ، مثلُ قولِهِ تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾(١٣٤).

(١٧) وعلّةُ اختصارٍ، مثلُ بابِ التّرخيمِ، و﴿وَلَمْ يَكُ﴾(١٣٥).

(١٨) وعلّةُ تَخْفيفٍ، كالإدْغَامِ.

(١٩) وعلّةُ أَصْلٍ وبَقَاءٍ بِغَيْرِ تَصْرِيفِ اللَّفْظِ، كـ(اسْتَحْوَذَ)، و(يُؤَكْرِمُ)، وصَرْفِ ما لا يَنْصَرِفُ.

(٢٠) وعلّةُ اقْتِصَادٍ، بمنْعِ الصّرفِ فيما لا يَنْصَرِفُ؛ لما فيهِ مِنَ الاقْتِصَادِ عَنِ الْحَرْفِ بالحركَةِ(١٣٦).

(٢١) وعلّةُ الأَوَّلِيَّةِ، كقولِهِمْ:الفاعلُ أَوْلَى بالتَّقَدّيمِ مِنَ المفعولِ.

خَرِبٍ" (معاني القرآن للفراء، ٧٤/٢) . وينظر فيه مثلا:الكتاب، ٦٧/١، ومعاني القرآن، للأخفش (٢١٥هـ)، ٨٢/١، وإعراب القرآن، للنحاس (٣٣٨هـ)، ٣٠٧/١، والخصائص، ١٩٢/١.

(١٣٣) سورة الفاتحة، آية:١. وفي دال (الحمد) قراءات، منها هذه القراءة – بكسر الدّال- لمجاورة اللام، وهي قراءة الحسن وزيد بن عليّ ورؤبة بن العجّاج وأبي نُهيك. ينظر في هذه القراءة وغيرها من القراءات: معاني القرآن، للفرّاء (٢٠٧هـ)، ١/ ٣، ومعاني القرآن للأخفش (٢١٥هـ)، ٩/١، وإعراب القرآن، لأبي جعفر النّحاس (٣٣٨هـ)، ١٧٠/١، ومختصر شواذّ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه (٣٧٠هـ)، ص٩، والمحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات، لابن جني (٣٩٧هـ)، ١/ ٣٧، والكشّاف، للزّمخشريّ (٥٣٨هـ)، ١٠/١،، والتّبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبريّ (٦١٦هـ)، ٥/١، والبحر المحيط، لأبي حيّان الأندلسيّ (٧٤٥هـ)، ١٣١/١، والدّرّ المصون، للسّمين الحلبيّ (٧٥٦هـ)، ١/ ٤١، ومعجم القراءات القرآنيّة، د. أحمد مختار، وعبد العال سالم، ١/ ٦، ومعجم القراءات، عبد اللّطيف الخطيب، ١/ ٤.

وقد كُتب في الهامش الأيمن من (٨٩/أ) تعليق، وهو:"ولعلّ هذه المجاورة بعكس؛ فيُقال: (الحمدُ لُلَّه)، بضمّ اللام كما قُرئَ في الشّواذّ". وقد أشارت المصادر السّابقة إلى قراءة الضمّ أيضًا، فليُرجع إليها.

(١٣٤) سورة التّحريم، آية:١٢.

(١٣٥) سورة النّحل، آية:١٢٠.

(١٣٦) تسمية هذه العلّة بعلّة الاقتصاد لم يُوقف على أحد قبله ذكرها بحسب ما تيسّر من المصادر، وهو يعني أنّ علة سلب التنوين من الاسم الممنوع من الصّرف، وترك الحركة فيه، هو الاقتصاد، فالتّنوين حرف بخلاف الحركة.

وقد علّق في الهامش الأيمن من (٨٩/أ) بـ:"أعني نونَ التّنوينِ؛ لأنّهُ حرفٌ قَطْعًا".

(٢٢) وعلّةُ دلالَةِ الحالِ، كقولِهِمْ:الهلالُ، أيْ:هذا الهلالُ(١٣٧)، فحذَفَ المبتَدَأَ لدلالَةِ الحالِ عليهِ.

(٢٣) وعلّةُ إشعارٌ، كقولِهِمْ في جمعِ مُوسَى:مُوسَونَ، بفَتْحِ ما قبلَ الواوِ الثّانيةِ؛ إشعارًا بأنَّ المحذوفَ أَلِفٌ.

(٢٤) وعلّةُ تَضادٍ، كقولِهِمْ في الأَفْعَالِ الّتِي يَجُوزُ إِلْغَاؤُهَا:مَتَى تَقَدَّمَتْ، وأُكِّدَتْ بالمَصْدَرِ أو بِضَمِيرِهِ؛ [٨٩/ب] لما بينَ التَّأْكِيدِ والإِلْغَاءِ مِنَ التَّضادِ، فلا تُلْغَى.

(٢٥) وعلّةُ التَّحْليلِ، ومثَّلَهَا الْمُحَقِّقُ ابنُ الخَشَّابِ النّحْويُّ البَغْدَادِيُّ حاكِيًا الاسْتِدلالَ على اسْمِيَّةِ (كَيْفَ) بِنَفْيِ حَرْفِيَّتِهَا بوُقُوعِهَا جزءَ جملةِ الاسميّةِ(١٣٨)؛ لأنَّهَا مَعَ الاسْمِ كَلامٌ تَامٌّ، وبِنَفْيِ فِعْلِيَّتِهَا لِوُقُوعِهَا مُجَاوِرَةً الفِعْلَ بلا فاصِلٍ(١٣٩).

(١٣٧) في الأصل زيادتان، وعبارته:"الهلالُ الهلالُ، أي:هذا الهلالُ، أي:هذا الهلالُ".

أمّا الزّيادة الثّانيّة (أيّ:هذا الهلالُ)، فظاهرة، أمّا الأولى (الهلالُ)، فهي محتملة التأكيد اللّفظيّ لا من باب حذف المبتدأ لدلالة الحال عليه.

والّذي يقطع بأنّ ما أُثبت هنا في التحقيق هو الصّواب أنّ هذا التّمثيل مشهور عند النّحاة، ولم يذكره النّحاة بتكرار (الهلال)، قال سيبويه:"وتقولُ:الهلالُ، تُريدُ هذا الهلالُ" (الكتاب، ١٠٦/١).

ينظر في هذا المثال أيضًا:الكتاب، ١٣٨/١، ومعاني القرآن، للأخفش (٢١٥هـ)، ١/ ٨٧، والمقتضب، ١٢٩/٤، والأصول في النّحو، لابن السّرّاج (٣١٦هـ)، ١/ ٦٨، والحدود، للرّمانيّ (٣٨٤هـ)، ص٨٢، والبحر المحيط، ٢٨٣/٥، والدّرّ المصون، ٤٤٣/٦.

وقد عُلّق في الهامش الأيمن من (٨٩/أ):"ويجوزُ تقديرُ الفعلِ على أنّهُ منصوبٌ على المفعوليّةِ بالعاملِ المحذوفِ".

وعلى التّقديرين أورده النّحاة، والتّقدير الأوّل أشهر.

(١٣٨) من باب إضافة الاسم إلى صفته نحو:مسجد الجامعِ، وصلاة الأولى، وقدّ مرّت مثل هذه الإضافة عند قوله (نون الخفيفة).

(١٣٩) سبق أنْ نُبّه في قسم الدّراسة على أنّ كلام ابن الخشّاب في كتابه (المرتجل) حول الاستدلال على اسمية (كيف) يختلف-نوعًا ما- عمّا نقله السّيوطيّ، ومن تابعه، ومنهم ابن كنّان. يقول ابن الخشّاب (٥٦٧هـ) مستدلا على اسمية (كيف):"وطريقُ النّظرِ إن سبَّرتَ وقسّمتَ أنْ تُحلّلها، فتقولَ:لا تخلو (كيفَ) مِنْ أنْ تكونَ اسمًا أو فعلا أو حرفًا، وقدْ قدَّمْنَا أنَّ الأسماءَ هيَ الأصولُ، فلا تكونُ فعلا؛ لأنَّ الأفعالَ تليها إذا قلتَ:كيفَ تصنعُ؟وكيفَ تقولُ؟ والفعلُ لا يلي الفعلَ إلا أنْ يكونَ بينهما حاجزٌ مُقدَّرٌ، وذلكَ في التَحقيقِ لم يَلِهِ، وليسَ بينَ (كيفَ) وما وَلِيَهَا مِنَ الفعلِ حاجزٌ مُقدَّرٌ، أعني ضميرًا مُسْتَتِرًا؛ فبطل أنْ تكونَ فعلا، ولا تكون حرفًا؛ لأنَّ الحرفَ لا يستقلُّ بهِ مَعَ الاسمِ كلامٌ تامٌّ إلا في النّداءِ نحو قولِكَ:يا زيدُ، وليسَ قولُكَ:كيفَ زيدٌ؟ بنداءٍ، وهو كلامٌ تامٌّ؛ فبطَلَ أنْ تكونَ حرفًا، فإذا لم تكنْ فعلا ولا حرفًا بَقِيَ أنْ تكون اسمًا، وعلى هذا فقِسْ أمثالَهُ" (المرتجل، ص٢٥).

والواضح أنّ علّة التّحليل هذه هي نتيجة السّبر والتّقسيم الّذي هو دليل عقلي يُستعمل أينما وُضع، فيُستعمل دليلا على الحكم كما عند أبي البركات الأنباريّ (٥٧٧هـ)، وقد أسماه بالتّقسيم في (لمع الأدلّة، ص١٢٧)،

فتَحَلَّـلَ دليـلٌ إلـى دَلِيلَـيْنِ(١٤٠)، ودليـلُ الـدَّلِيلِ كالعِلَّـةِ الْوَاحِدَةِ(١٤١).

خاتمةٌ: [الرّدّ على من يرى ضعف علل النحو:]

واعْلَمْ أنَّ عِلَلَ النُّحـاةِ فـي غايـةٍ مِنَ الوَثَاقَةِ، إذَا تَأَمَّلْتَ عِلَلَهَاعَلِمْتَ أَنَّهَا غَيْرُ مَدْخُولَةٍ.

وأمَّا ما ذَهَبَ إليهِ بعضُ الأغْبياءِ –لعلَّهُ ممَّنْ لا يَعْرِفُ النَّحْوَ– مِنْ أنَّ عِلَلَ النَّحْوِ تَكُونُ واهِيَةً بعدَ الوُقُوعِ؛ فهِيَ تابعةٌ بعدَ وُجُودِ الشَّيْءِ(١٤٢)، فبعيدٌ عَنِ الحَقِّ، لـو دَقَّقَ الْفِكْرَ، ورَيَّضَ الـذِّهْنَ(١٤٣)؛ لأنَّـا إذا تَأَمَّلْنَا الصِّيَغَ والأَوْضَـاعَ بحالٍ مِنَ الأَحْوَالِ، وعَلِمْنَا أنَّ كُلَّهَـا أو بَعْضَـهَا مِـنْ وَضْـعِ الحكِـيمِ(١٤٤)، طَلَبْنَـا وَجْـهَ الحِكْمَـةِ فـي هذاالموضُـوعِ الخـاصِّ بالحـالِ الَّتِـي عليهِ دونَ اللَّفْظِ الَّذِي كانَ يُمْكِنُ اللَّفْظُ بهِ في الكـلامِ، ويفيـدُ المعنـى المـرامَ (١٤٥)، لكـنْ اخـتصَّ الاسْـتِعْمالُ بهـذَا دُونَ الآخـرِ لحكمـةٍ، لأنَّ أفعالَـهُ وُضِـعَتْ علـى الحكْمَةِ البالِغَةِ(١٤٦).

فعَلَّلْنَاهُ بما ذُكِرَ مِنْ ظُهُورِ الْحِكْمَةِ فيهِ بالنُّكَتِ المنَاسِبَةِ الَّتِي لا تُوجَدُ في غَيْرِ اللِّسانِ العَرَبِيِّ(١٤٧).

وظهورُها(١٤٨)كرامَةٌ وشَرَفٌ لِلِّسَانِ العَرَبِيِّ؛ لأنَّـهُ أَشْـرَفُ مَوْضُـوعٍ فـي الأَصْـلِ الْمَبْنِـيِّ علـى أَسْـرارٍ ودقـائِقَ (١٤٩)،تَحِيرُ فِيهَا الأَفْكَارُ، وظَهَرَتْ كالشَّمْسِ في الرَّابِعَةِ مِنَ النَّهارِ(١٥٠).

فكانَـتْ لِوَجْـهٍ مُسْـتَعْمَلٍ(١٥١) دُونَ غَيْـرِهِ لِـمَعْنًى واسْـتِنَادٍ، ولـولا ذَلِـكَ لـم يَظْهَـرْ شَـرَفُهُ(١٥٢)، و[تِلْكَ](١٥٣)المعـانِي والأَسْرارُ لا تَظْهَرُ إلا فـي هَذَا اللِّسَانِ ذِي الافْتِخَارِ.

ولِسانُ أهلِ الجَنَّةِ عَرَبِيٌّ، وأُنسُهُ ومُناسَبَاتُهُ ممّا لا يُناسَبُ إلا بالجِنانِ(١٥٤)، وغيرُهُ لا تُوجَدُ فيـهِ هذهِ

ويستعمل أيضًا مسلكًا من مسالك العلّة كما عند جلال الدّين السّيوطيّ ومن تبعه، وقد مثّلوا لها بأكثر من مثال، منها الاستدلال على اسمية (كيف) كما ذُكر هنا نقلا عن ابن فلاح (٦٨٠هـ) في كتابه (المغني في النّحو، ٨٤/٢)، مع أنّ ابن فلاح ذكر السّبر والتقسيم دليلا من أدلّة اسميّة (كيف) . ينظر:الاقتراح، ص٣٢٢، وداعي الفلاح، ص٥٣٦- ٥٣٧، وفيض نشر الانشراح، ٢/٩٨٠-٩٨٢، وارتقاء السّيادة، ص٨٠، مع التّنبيه على أنّ الشّاويّ لم يتّبع السّيوطيّ في التّمثيل سوى مثال اسميّة (كيف)، فلم يذكره.

(١٤٠) أي:دليل نفي حرفيتها، ودليل نفي فعليتها.

(١٤١) أي أنّ دليلي نفي الحرفيّة عن (كيف) ونفي الفعليّة ليسا مستقلّين بالتّعليل عن اسميّتها، فالدّليلان يعدّان علّة لاسميّة (كيف) .

(١٤٢) مراده أنّ النّحاة علّلوا الأحكام بعد وقوع هذه الأحكام باستنباطها من استقراء كلام العرب، فالعلل تابعة للأحكام؛ لأنّ العلل هي كالأسباب الّتي يكون وجود الشيء تابعا لها.

(١٤٣) أي:ذلّل ذهنه بالتّدريب على إعماله، فالترويض لغة:التّذليل. ينظر:لسان العرب، مادة (روض)، وتاج العروس، مادة (روض) .

(١٤٤) الحكيم هو الله سبحانه وتعالى، وكلام ابن كنّان مبني على القول بالتّوقيف في اللّغة.

(١٤٥) يقصد هنا البحث عن علّة استعمال لفظ دون آخر في موضع خاص، أي:في تركيب معيّن مقصود، مع أنّ كليهما قد يعبر عن المعنى المراد، واختيار أحد اللّفظين في هذا الموضع الخاصّ يدفع إلى البحث عن وجه الحكمة في اختيار لفظ دون آخر؛ لأنه يعبر عن المعنى الّذي دلّ عليه اللّفظ المختار.

(١٤٦) كلام ابن كنّان في الخاتمة من قوله: (واعلم أنّ علل النّحاة. . .) إلى قوله: (. . . على الحكمة البالغة) هو كلام ابن الفرّخان بتصرّف، وذلك في كتابه:المستوفى في النّحو، (٨/١)، وقد نقله أيضًا جلال الدّين السّيوطيّ معزوًّا إلى ابن الفرّخان مُكنِّيًا عنه بقوله: (صاحب المستوفى) وذلك في بداية حديثه عن العلّة في الفصل الرابع من الكتاب الثالث الّذي خصّه للقياس النّحويّ. ينظر:الاقتراح، ص٢٤٩- ٢٥١، وداعي الفلاح لمخبّآت الاقتراح، ص٤٣٢- ٤٣٤، وفيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، ٢/ ٨٤٣- ٨٤٦ .

(١٤٧) في هذا الكلام إشارة إلى أنّ التّعليل خاص باللّسان العربيّ وحده، فلا يوجد في اللّغات الأخرى. وهذه مصادرة مفتقرة إلى الاستقراء التّامّ لسائر الألسن.

(١٤٨) الضمير (ها) عائد على الحكمة.

(١٤٩) هناك زيادة ليست في متن الأصل ختمت بـ(صحـ)؛ ممّا يدلّ على أنّها من المتن، وهي في الهامش الأيمن من (٨٩/ب)،وهو قوله:"وفُنونِ البلاغةِ الّتي في نوعِ المعاني والبَديعِ". غير أنّه قد غمض على الباحث موضعها هنا في المتن، فلم يلحقها به.

(١٥٠) لعل مراده أنّ إظهار الحكمة في الأوضاع الخاصّة باللّسان العربيّ هو شرف لها؛ لما لهذا اللّسان من شرف، ولعلّه يقصد بالشّرف الثّاني المكانة الّتي اكتسبها اللّسان العربيّ بسبب ما حواه من أسرارٍ ودقائق وفنونٍ من البلاغة الّتي تظهر في المعاني والبديع، فمن هذه الأسرار والدّقائق معرفة الحكمة من اختيار اللّفظ في الموضع الخاصّ.

(١٥١) الجملة فيها كلمة صعبت قراءتها، ولم يُتَّضح لها وجه عند قراءتها إلا ما ثبت في المتن، ويكون المعنى عليها:أنّ العلل تكون للوجه المستعمل في اللّسان العربيّ، أي أنّها تبحث عن سرّ استعمال لفظة أو تركيب أو اختيارهما في موضع خاصّ دون غيرهما من الألفاظ والتّراكيب غير المستعملة، أو غير المختارة في هذا الموضع الخاصّ.

(١٥٢) لعلّه يريد أنْ يقول:إنّ اختيار اللّفظة أو التّركيب في الموضع الخاصّ لم يكن اختيارًا اعتباطيًّا، بل كان لمعنى ما مقصود، واستنادٍ على أمرٍ ما معتبر، يجعل هذا الاختيار من القوّة والاعتبار بمكان.

(١٥٣) في الأصل تحريف (وذلك)، والمثبت هو على اعتبار الإشارة إلى (المعاني والأسرار) .

والواو هنا تكون للاستئناف البياني.

(١٥٤) هذا ما تُمكن من قراءة هذه العبارة، وعليه فمراده هنا ذكر خصيصة من خصائص اللّسان العربيّ، وهو أنّه لسان أهل الجنّة؛ ذلك لما اختصّ به في كلّ ما سبق ذكره من مؤانسة ومناسبات وضعيّة جعلته

الخواصُّ [٩٠/أ][ومعاني الذَّكاءِ] [155]الخاصّ، وصارَ بهذَا في غايَةِ الأَمَلِ، ونِهايةِ السُّؤْلِ، مِمَّا لا يَخْفَى مِنْ وَصْفِ هذَا اللِّسانِ بالبَيَانِ والبلاغَةِ والفَصَاحَةِ دُونَ غَيْرِهِ.

وبَقِيَّةُ اللُّغاتِ لم يَظْهَرْ لها نكاتٌ مَوْضُوعَةٌ بالْمَوْضِعِ السَّاذِجِ[156]، وهذا مِنَ الأَدَبِ؛ حتّى لا يَرِدُ في وَضْعِ نَحْوِ بيِّنِ الرُّصْفَةِ؛ لِخُفُوِّ اللَّفْظِ عَنِ النُّكاتِ؛ لأنَّهُ مَبْنِيٌّ مِنْ حِينِ الوضعِ على هذهِ النُّكاتِ الّتي بيَّنَها لنا سُبْحَانَهُ، فلها شَرَفٌ وَحِيدٌ، ومقامٌ فريدٌ.

[الفرق بين علل النّحويّين وعلل المتكلّمين والمتفقّهين:]

قَالَ بَعْضُ أَئِمَّةِ هذا الشَّأْنِ[157]:إنَّ عِلَلَ النُّحاةِ أَقْرَبُ إِلى الْمَعاني مِنْ عِلَلِ الكلامِ والْفِقْهِ[158]؛ لأَنَّ النحاة يحيلون فيه إلى الحسِّ[159]،[وليسَ كذلكَ عِلَلُ الفقهِ؛ لأنّها أعلامٌ و أماراتٌ لوقوعِ الأحكام] [160]كما في عِلَّةِ الزَّكاةِ؛ لدَفْعِ حاجَةِ الْفَقِيرِ، واسْتِحْبابِ الأَذَانِ؛ لِمَا فيهِ مِنَ الإِعْلامِ، وعِلَلُ الْمُتَكَلِّمينَ عَقْلِيَّةٌ.

وعِلَلٌ[161] قَدْ يُسْتَغَنى عَنْها[162]، ويَكُونُ تَعَبُّدِيًّا، لا يُعْقَلُ مَعْناهُ[163]، وذلكَ في كَثيرٍ مِنَ الرَّكْعاتِ؛ لأَنَّها تَعَبُّدِيَّةٌ وإِيمانِيَّةٌ[164]، والتَّعَبُّدِيُّ لَيْسَ إلا فيهِ الامْتِثالُ لا غيرَ.

والتَّعَبُّدِيُّ: كما في السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا والْمَرْوَةِ والتَّجَرُّدِ[165]، والإيمانيُّ:التَّكْليفُ بالإيمانِ، وهُوَ التَّصْدِيقُ بِمَا غَابَ عَنَّا مَعَ بُعْدِ الْعَقْلِ عَنْهُ، كالعذابِ

المستحقّ لأنْ يكون لسان أهل الجنان، فهو المناسب لها كي يكون لسانًا لأهلها.

والقول بأنّ لسان أهل الجنّة عربيّ فيه خلاف مشهور عند المتأخّرين من العلماء، غير أنّ مَنْ عيّن لغة تخاطب ما لأهل الجنّة أو لأهل النّار ليس على ما ذهب إليه دليل من جهة العقل أو النّقل كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ) . ينظر:ابن تيمية (٧٢٨هـ)، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، ٤/ ١٨٥.

وما رُوي من الأحاديث في هذا الشأن حكم عليها العلماء بالضّعف أو الوضع، وذلك من نحو ما رواه الحاكم النّيسابوريّ (٤٠٥هـ) في (المستدرك على الصّحيحين)، حديث رقم (٧٠٧٨)، ١٨٣/٤، والبيهقيّ (٤٥٨هـ) في (الجامع لشعب الإيمان)، حديث رقم (١٣٦٤)، ٣٤/٣، وهو قوله صلّى الله عليه وسلّم:"أحبّوا العرب لثلاث:لأنّي عربيٌّ، والقرآنُ عربيٌّ، ولسانُ أهلِ الجنّةِ عربيٌّ". ينظر:العراقيّ (٨٠٦هـ)، عبد الرّحيم بن الحسين، محجّة القرب إلى محبّة العرب، ص٨٩- ٩٢، ٤٣٥- ٤٣٦، والألبانيّ، محمّد ناصر الدّين، ضعيف الجامع الصّغير وزيادته، حديث رقم (١٧٣)، ص٢٦.

(١٥٥) سقطت الكلمتان من بداية (٩٠/أ)، وهما مثبتتان في تعقيبة (٨٩/ب) .

(١٥٦) (الساذج) البسيط أو الواضح. وظاهر الكلام يبدي معرفة ابن كنّان باللغات الأخرى، فمعنى كلامه هنا أنّ باقي اللّغات ليست كاللّسان العربيّ في أنّه ليس فيها نكات (تعليلات) في اختيار تركيب ما أو لفظة ما.

(١٥٧) تحتمل كلمة (الشأن) في المخطوط أن تكون (اللسان)، فيكون في اللفظ تحريف بسقوط اللام.

وهنا إشارة إلى ابن جني كما سنرى لاحقًا، فهو الذي تناول الفرق بين علل النّحويّين وبين علل المتكلّمين والمتفقّهين.

(١٥٨) ما ذكره ابن جني، ونقله عنه جلال الدّين السّيوطيّ في (الاقتراح)، ومن تبعه من الشّرّاح، هو الحديث عن أنّ علل النّحويّين أقرب إلى علل المتكلّمين منها إلى علل المتفقّهين، لكنّ ابن كنّان تصرّف فيه بأنْ ساق مقارنة بين علل كلّ علم من جهة قربها إلى المعاني كما هو ظاهر من كلامه. فالّذي نقله جلال الدّين السّيوطيّ عن ابن جني بتصرّف يسير هو قوله:"اعلمْ أنّ عللَ النّحْويّينَ أقربُ إلى عللِ المتكلّمينَ مِنْها إلى عللِ المتفقّهينَ؛ وذلكَ أنَّهُمْ إنَّمَا يُحيلونَ على الحسِّ، ويحتجّونَ فيهِ بثقلِ الحالِ أو خفَّتِها على النَّفسِ، وليسَ كذلكَ عِللُ الفقهِ" (الاقتراح، ص٢٥١) .

(١٥٩) في الأصل (لأنّ الباني يحيلون...)، فلعلّ مراده بـ(الباني)النّحوي الباني للأحكام بهذه العلل، وعليه لا وجه لضمير الجمع في (يحيلون) .

ولعل الصواب هو ما أثبت هنا(لأنّ النّحاة يحيلون ...)، وهو ما يُفهم من ابن جني في خصائصه (١/ ٤٨)، وما نقله عنه السّيوطيّ في (الاقتراح، ص٢٥١)، والمناسب أيضا للسيّاق، وعود ضمير الجمع في (يحيلون) .

(١٦٠) ما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق، فالواضح أن هنا سقطا؛ إذ التعليلان الآتيان من التعليلات الفقهيّة لا الكلاميّة، أضف إلى ذلك أنّ ابن كنّان يفرّق بين علل النحويين والمتفقهين والمتكلمين، ولم يذكر المتفقهين. فلعلّ المناسب للمعنى أن يكون هذا التقدير كما في (الخصائص، ٤٨/١، والاقتراح، ص٢٥١) .

(١٦١) الظّاهر أنّ (عللٌ) اسم معطوف على (أعلام) في قوله(لأنّها أعلام وأمارات لوقوع الأحكام...)، فابن كنّان يقسّم العلل الفقهية إلى قسمين.

(١٦٢) في الأصل(عنه)، ولعلّ المناسب ما أثبت هنا(عنها)؛ لأنّه - فيما يبدو- يعود على العلل. ومعنى كلامه:أنّ هناك نوعًا من علل الفقه يُستغنى عنها لجهلنا بها، وهي علل كثير من الأحكام التعبديّة.

(١٦٣) ظاهر كلام علماء أصول الفقه أنّ علل الشّرع منها ما يكون أمارات للأحكام، ومنها ما لا يعقل معناها، والعلل التي لا يعقل معناها ليست أمارات للأحكام، وقد يختلفون في تسمية كل نوع. ينظر:الجصّاص (٣٧٠هـ)، أحمد بن علي، الفصول في الأصول، ١٤١/٤، و الزّركشيّ (٧٩٤هـ)، محمد بن عبد الله، البحر المحيط في أصول الفقه، ١٠٢/٤.

(١٦٤) أي أنّ جعل الصلوات المفروض خمس صلوات، وتخصيص كل صلاة بعدد من الركعات ممّا لا يعرف علّته. ينظر:ابن جني (٣٩٢هـ)، الخصائص، ١/ ٤٨.

(١٦٥) يقصدبـ (التّجرّد) هنا تجرّد الإحرام في الحجّ والعمرة، وهو نزع كل لبس مخيط للمحرِم، وهو من واجبات الإحرام. ينظر مثلا: القزويني (٦٢٣هـ)، عبد الكريم بن محمّد، فتح العزيز بشرح الوجيز (الشرح الكبير)، ٣/ ٣٨٠، والأنصاريّ (٩٢٦هـ)، زكريا بن محمّد، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، ١/ ٤٧٢.

والنَّعيمِ وكلامِ اللهِ وسُؤالِ الأَمْواتِ والْجِنّ والسِّراطِ والْمِيزانِ(١٦٦).

فهَذَا ممَّا لا مَدْخلَ لِلْعَقْلِ فيهِ، سِوَى النَّقْلِ والإيمانِ بِهِ(١٦٧).

حَقَّقَ اللهُ قُلوبَنا بالإيمانِ، وجَعَلَنَا مُؤَيَّدِينَ عِنْدَهُ بالبَيانِ والبُرْهَانِ، وصَلَّى اللهُ على سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وآلِهِ، وسلَّمَ.

عَلَّقَهَا لِنَفْسِهِ، ولِمَنْ شاءَ اللهُ مِنْ بَعْدِهِ مُؤَلِّفُهُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ إلى مَوْلاهُ مُحَمَّدُ بنُ زينِ الثُّقاةِ عِيسَى الْخَلْوَتِيُّ الصَّالِحِيُّ، وذَلِكَ يَوْمُ الأحدِ، سادسَ عَشَرَ جُمَادَى الآخِرَةَ، الكائنُ مِنْ شُهُورِ سَنَةِ واحدٍ وخَمْسينَ ومِائَةٍ وأَلْفٍ.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: العربيّة:

الأخفش الأوسط (٢١٥هـ)، سعيد بن مسعدة المجاشعيّ، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمد قراعة، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠م.

الأنباريّ (٥٧٧هـ)، عبد الرّحمن بن محمّد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، تحقيق:محمّد محيي الدّين عبد الحميد، ط٤، مطبعة السّعادة، القاهرة، ١٩٦١م.

ـــــــ، لمع الأدلّة في أصول النّحو، تحقيق:سعيد الأفغانيّ، ط١، مطبوعات الجامعية السّوريّة، دمشق، ١٩٥٧م.

ـــــــ، نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، تحقيق:د. إبراهيم السّامرّائيّ، ط٣، مكتبة المنار، عمّان، ١٩٨٥م.

الأنصاريّ (٩٢٦هـ)، زكريا بن محمّد، أسنى المطالب في شرح روض الطالب (وبهامشه:حاشية الرّمليّ تجريد الشّوبريّ، تحقيق:محمّد الزّهريّ الغمراويّ، الطّبعة الميمنيّة، القاهرة، ١٣١٣هـ.

بروكلمان، كارل تاريخ الأدب العربيّ، أشرف على ترجمته: محمود فهمي حجازيّ، بالتّعاون مع:د. صابر عبد الجليل، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥م.

البغداديّ (١٣٩٩هـ)، إسماعيل بن محمّد، هدية العارفين أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين، بعناية:وكالة المعارف الجليلة بإستانبول، ١٩٥١م، أعادت طبعه:دار إحياء التراث، بيروت.

الجصّاص (٣٧٠هـ)، أحمد بن علي، الفصول في الأصول، تحقيق:د. عجيل جاسم النشمي، ط٢، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ١٩٩٤م.

(١٦٦) الواضح أنّ ابن كنّان جعل العلل الفقهيّة قسمين:علل هي أمارات للأحكام، وعلل ليست أمارات للأحكام، بل يُجهل معناها. والنوع الثاني ينقسم إلى ثلاثة أقسام: تعبّديّة كما في السّعي بين الصفا والمروة، وإيمانيّة كما في العذاب والنّعيم في الآخرة، وتعبديّة إيمانيّة كما في الصلوات؛ لأنّها فيها تعبّد في أدائها، وفيها تصديق بعدد الركعات دون السؤال عن الحكمة في كل ذلك.

(١٦٧) قوله من:"إنّ علل النّحو أقرب. . . " إلى قوله:". . . سوى النّقلِ والإيمانِ بهِ" هو بتصرف منه لملخص كلام السّيوطيّ في (الاقتراح) لكلام ابن جني في (الخصائص)، باب:ذكر علل العربيّة، أكلاميّة هي أم فقهيّة؟. ينظر: السّيوطيّ (٩١١هـ)، الاقتراح، ص٢٥١ - ٢٥٢، وابن علان الصّدّيقيّ (١٠٥٧هـ)، داعي الفلاح لمخبّئات الاقتراح، ص٤٣٤-٤٣٦، وابن الطّيّب الفاسيّ (١١٧٠هـ)، فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، ٢/٨٤٦-٨٤٨، وابن جني (٣٩٢هـ)، الخصائص، ١/ ٤٨-٩٦.

ابن جني (٣٩٢هـ)، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق:على محمد النجار، دار الكتب المصرية (المكتبة العلمية)، القاهرة، ط٢، ١٩٥٧م.

ـــــــــ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: على النجدي ناصف وآخرَيْن، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م.

الجوهريّ (٣٩٣هـ)، إسماعيل بن حمّاد، الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، تحقيق:أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤ ١٩٩٠م.

الحافظ، محمّد مطيع، وأباظة، نزار، علماء دمشق وأعيانها في القرن الثّاني عشر الهجريّ، دار الفكر المعاصر، ودار الفكر، بيروت، ودمشق، ١٩٩١م.

ابن حجر (٨٥٢هـ)، أحمد بن عليّ، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق:محمد عبد المعيد ضان، ط٢، دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد، ١٩٧٢م.

ـــــــــ، إنباء الغمر بأبناء العمر، تحقيق:حسن حبشي، منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، القاهرة، ١٩٦٩م.

الحصني، محمّد أديب، منتخبات التّواريخ لدمشق، ط١، دار البيروتي، بيروت، ٢٠٠٢م.

الحلبي (٧٥٦هـ)، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد ١٩- الخرّاط ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٦م.

الحمويّ (٦٢٦هـ)، ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ١٩٩٣م.

أبو حيّان (٧٤٥هـ)، محمّد بن يوسف بن حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط، تحقيق:عادل أحمد عبد الموجود، وعليّ محمّد معوّض، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢٢ه.

ابن خالويه (٣٧٠هـ)، الحسين بن أحمد، الحجّة في القراءات السّبعة، تحقيق:د. عبد العال سالم مكرم، ط٤، دار الشروق، بيروت، ١٤٠١ه.

ـــــــــ، مختصر في شواذّ القرآن من كتاب البديع، تحقيق:برجستراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة.

ابن الخشّاب (٥٦٧ه)، عبد الله بن أحمد، المرتجل، تحقيق:عطيّة لطفي، ط١، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ٢٠١١م.

الخطيب، عبد اللّطيف، معجم القراءات، ط١، دار سعد الدّين، دمشق، ٢٠٠٠م.

ابن خلكان (٦٨١هـ)، أحمد بن محمّد البرمكيّ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، تحقيق:إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

خليفة، حاجي، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، طبعة دار إحياء التراث، بيروت.

الخوانساريّ (١٣١٣هـ)، محمّد باقر، روضات الجنات في أحوال العلماء والسّادات، ط١، الدّار الإسلاميّة بيروت، ١٩٩١م.

الخيمي، صلاح محمّد، فهرس مخطوطات دار الكتب الظّاهريّة (علوم القرآن الكريم)، ط١، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، ١٩٨٤م.

ابن دُريد (٣٢١هـ)، أبو بكر بن دُريد، جمهرة اللّغة، تحقيق:رمزي بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.

الدّينوريّ، الحسين بن موسى، ثمار الصّناعة في علم العربيّة، تحقيق: حنّا جميل حدّاد، ط١، منشورات وزارة الثّقافة الأردنيّة، عمّان، ١٩٩٤م.

الذّهبيّ (٧٤٨هـ)، شمس الدّين، سير أعلام النبلاء، تحقيق:مجموعة من الأساتذة، ط٣، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

الرّمانيّ (٣٨٤هـ)، علي بن عيسى، رسالة الحدود، تحقيق:إبراهيم السامرائي، ط١، دار الفكر، عمّان، ١٩٨٤م.

الزَّبيديّ (١٢٠٥)، محمّد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، ط٢، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٤م.

الزّجاجيّ (٣٣٧هـ)، عبد الرّحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق: مازن المبارك، ط٣، دار النّفائس، بيروت، ١٩٧٩م.

الزّركشيّ (٧٩٤هـ)، محمد بن عبد الله، البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق: محمد محمد تامر، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠١م.

الزّركليّ (١٣٦٩هـ)، خير الدّين بن محمود، الأعلام، ط١٥، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٢م.

الزّمخشريّ (٥٣٨هـ)، محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التّنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، تحقيق:عبد الرّزاق المهدي، دار إحياء التّراث، بيروت.

زيدان، جرجي، تاريخ آداب اللّغة العربيّة، دار الهلال، القاهرة، ١٩٥٧م.

السّخاويّ (٩٠٢هـ)، شمس الدّين محمّد بن عبد الرّحمن، الضّوء اللامع لأهل القرن التّاسع، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

ابن السّرّاج (٣١٦هـ)، أبو بكر محمد، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م.

سيبويه (١٨٠هـ)، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق:عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.

السّيوطيّ (٩١١هـ)، جلال الدّين، الاقتراح في علم أصول النّحو، تحقيق:د. محمود سليمان ياقوت، ط١، دار المعرفة الجامعيّة، القاهرة، ٢٠٠٦م.

ـــــــــ، جلال الدّين، بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة، تحقيق:د. محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط١، المكتبة العصريّة، بيروت، ٢٠٠٣م.

الشّاوي (١٠٩٦هـ)، يحيى بن محمّد، ارتقاء السّيادة في علم أصول النّحو، تحقيق:عبد الرّزاق عبد الرّحمن السّعديّ، ط١، دار الأنبار، بغداد، ١٩٩٠م.

الشّوكانيّ (١٢٥٠هـ)، محمّد بن عليّ، البدر الطّالع بمحاسن من بعد القرن السّابع، دار الكتاب العربيّ الإسلاميّ، القاهرة.

الصّفديّ (٧٦٤هـ)، صلاح الدّين خليل، الوافي بالوفيات، تحقيق:أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، ط١، دار إحياء التراث، بيروت، ٢٠٠٠م.

ابن طولون (٨٥٣هـ)، محمّد، إعلام الورى بمن ولي نائبًا من الأتراك بدمشق الشّام الكبرى، تحقيق:محمد أحمد دهمان، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٤م.

ابن عطيّة (٥٤٢هـ)، عبد الحقّ بن غالب، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق:عبد السّلام عبد الشّافي، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠١م.

العكبريّ (٦١٦هـ)، عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط١، عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٧٦م.

ابن علان (ت١٠٥٧هـ)، محمّد عليّ بن محمّد، داعي الفلاح لمخبّئات الاقتراح، تحقيق:أويس ياسين ويسي، رسالة ماجستير، جامعة البعث بحمص، الجمهوريّة العربيّة السّوريّة، ٢٠١١م.

ابن العماد (١٠٨٩هـ)، عبد الحي بن أحمد، شذرات الذّهب في أخبار من ذهب، تحقيق:عبد القادر الأرناؤوط، ط١، دار ابن كثير، دمشق، ١٩٨٦م.

عمر (أحمد مختار)، ومكرم (عبدالعال سالم)، معجم القراءات القرآنيّة، ط٢، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٨م.

الغزّي (١٢١٤هـ)، محمّد كمال الدّين بن محمّد، النّعت الأكمل لأصحاب الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق:محمّد مطيع الحافظ، ونزار أباظة، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢م.

الفارسيّ (٣٧٧هـ)، الحسين بن أحمد، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاني، ط٢، دار المأمون، دمشق –بيروت، ١٩٩٣م.

الفاسيّ (١١٧٠هـ)، محمّد بن الطّيّب، فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، تحقيق:محمود يوسف فجّال، ط٢، دار البحوث للدّراسات الإسلاميّة، الإمارات العربيّة المتّحدة، ٢٠٠٢م.

الفراء (٢٠٧هـ)، يحيى بن زياد الدّيلميّ، معاني القرآن، تحقيق: محمد النجار، و أحمد نجاتي، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م.

الفرّخان، عليّ بن مسعود، المستوفى في النّحو، تحقيق:د. محمّد البدويّ مختون، ط١، دار الثّقافة العربيّة، القاهرة، ١٩٨٧م.

ابن فلاح (٦٨٠هـ)، منصور، المغني في النّحو (ابن فلاح النحوي (٦٨٠هـ) مع تحقيق الجزء الأول من كتابه المغني)، رسالة دكتوراه، إعداد:عبد الرزاق عبدالرحمن السعدي، جامعة أمّ القرى، سنة١٩٨٤م.

فهرس الخزانة التّيموريّة (الجزء الأوّل:التّفسير)، دار الكتب المصريّة، القاهرة، ١٩٤٨م.

الفيروزآباديّ (٨١٧هـ)، مجد الدّين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق:مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط٣، بيروت، ١٩٩٣م.

الفيروزآبادي (٨١٧هـ)، مجد الدّين محمّد، البلغة في تراجم أئمّة النّحو واللّغة، ط١، دار سعد الدّين، دمشق، ٢٠٠٠م.

قرّه بلوط، علي الرّضا وأحمد طوران، معجم التّراث العربيّ الإسلاميّ في مكتبات العالم، دار العقبة، تركيا، بلا ت.

القزوينيّ (٦٢٣هـ)، عبد الكريم بن محمّد، فتح العزيز بشرح الوجيز (الشرح الكبير)، تحقيق:علي معوّض وعادل أحمد، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٧م.

القفطيّ (٦٤٦هـ)، عليّ بن يوسف، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، تحقيق: عبد الله بن عمر الحاج، ط١، دار الفكر العربيّ، ومؤسّسة الكتب الثّقافيّة، القاهرة، وبيروت، ١٩٨٦م.

كحالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، ط١، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٩٩٣م.

ابن كنّان (١١٥٣هـ)، محمّد بن عيسى، الحوادث اليوميّة في تاريخ أحد عشر وألف وميّة، تحقيق:أكرم حسن العلبيّ، دار الطباع، دمشق، ١٩٩٥م.

ابن كنّان (١١٥٣هـ)، محمّد بن عيسى، الرّسالة المشتملة على أنواع البديع في البسملة، مخطوط في المكتبة الملكية، برلين، تحت رقم (١٧٢٢. we ٧٢٨٣).

ـــــــ، المروج السّندسيّة الفسيحة في تلخيص تاريخ الصّالحيّة، تحقيق:محمّد أحمد دهمان، مديريّة الآثار القديمة العامّة، دمشق، ١٩٤٧م.

ـــــــ، المعاني المرضيّة على الشّمعة المضيّة، مخطوط في المكتبة الملكية، برلين، تحت رقم (we.١٧٢٢ ٦٧٧١).

ـــــــ، المواكب الإسلاميّة في الممالك والمحاسن الشاميّة، تحقيق: حكمت إسماعيل، منشورات وزارة الثّقافة، دمشق، ١٩٩٣م.

ـــــــ، حدائق الياسمين في ذكر قوانين الخلفاء والسّلاطين، تحقيق:عبّاس صبّاغ، ط١، دار النّفائس، بيروت، ١٩٩١م.

المبارك، مازن، النّحو العربيّ (العلّة النّحويّة نشأتها وتطوّرها)، ط٣، دار الفكر، بيروت، ١٩٨١م.

المبرد (٢٨٥هـ)، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط٣، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة، القاهرة، ١٩٩٤م.

ابن مجاهد (٣٢٤هـ)، أحمد بن موسى، السّبعة في القراءات، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٤٠٠هـ.

المحبّي (١١١١هـ)، محمّد أمين بن فضل الله، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، دار صادر، بيروت، بلات.

المراديّ (١٢٠٦هـ)، أبو الفضل محمد خليل بن عليّ، سلك الدّرر في أعيان القرن الثاني عشر، دار الكتاب الإسلاميّ، القاهرة.

ابن مضاء (٥٩٢هـ)، أحمد بن عبد الرّحمن، الرّدّ على النّحاة، تحقيق: شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م.

المنجّد، صلاح الدّين، معجم المؤرّخين الدّمشقيّين وآثارهم المخطوطة والمطبوعة، ط١، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٧٨م.

ابن منظور (٧١١هـ)، محمّد بن أكرم، لسان العرب، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.

الميدانيّ (١٣٣٥هـ)، عبد الرّزاق بن حسن، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، تحقيق:محمّد بهجة البيطار، ط٢، دار صادر، بيروت، ١٩٩٣م.

ناظر الجيش (٧٧٨هـ)، محبّ الدّين محمّد، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق:أ. د. على فاخر وآخرين، ط١، دار السّلام، القاهرة، ٢٠٠٧م.

النّحّاس (٣٣٨هـ)، أحمد بن محمّد، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط٢، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٥م.

ثانيا: الأجنبيّة:

Ahlwardt, W. (1894). Verzeichniss der arabischen handscrfiften der Königlichen bibliothek zu Berlin .

The treatise entitled“ Al-ashbaah beraf ‘AL-Eshtebah fii‘ elal al-nuhah) ”The similarities in removing ambiguity in grammarians ’causes(Muhammad bin Esaa bin Kenan Al-Khalwaty) d .1135 A .H)(.English Abstract)

Alshammari Nazzal Bin Ahmad

Abstract. This paper studies one of the valuable and precious treatises in Arabic tradition because of its subject (grammatical causes). Although the subject of the treatise “grammatical causes” is a very important one, we only have received very few books about it.

The treatise studied and edited in this paper entitled “Al-ashbaah beraf‛ AL-Eshtebah fii ‘elal al-nohah” (The similarities in removing ambiguity in grammarians’ causes). It is written by Muhammad ben Esaa ben Kenan Al-Khalwaty (d. 1153 A. H.)one of the most Levantine historians. The treatise studied and edited in this paper is about the theoretical side of grammatical causes as it deals with the two categories of grammarians’ causes, the most frequent types of causes, and 25 causes. It gives examples for each one of them. It ends with a speech discussing the scholars who do not consider the grammatical causes and it also differentiates between the causes of grammarians and that of jurists and theologians.

The edited text of the treatise is preceded with a study deals with the author and his published and unpublished works. This study investigates the treatise itself as well.

Keywords: Grammatical causes - Arabic Manuscripts - Treatise of Ashabaah